

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: نقدي و مالي

عنوان المذكرة

دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تحت اشراف

د.يوب فايزة

من اعداد الطلبة:

براهيمي عمر

قاضي سمير

مذكرة مناقشة بتاريخ 2024/06/25 أمام لجنة المناقشة المشكلة من

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
01	أ.د قاسمي سعاد	استاذ التعليم العالي	رئيسا
02	د. يوب فايزة	استاذ مساعد قسم "ب"	مشرفا
03	د.لعمري خديجة	استاذ مساعد قسم "ب"	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2024



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أحسن خلق الإنسان وعدله،

وألهمه نور الإيمان فزينه به وجمله، وعلمه البيان فقدمه به وفضله، وأفاض عليه خزائن العلوم فأكمله، ثم أمدّه بلسان يترجم عما حواه القلب وعقله، وأطلق بالحق مقولة وأفصح بالشكر ما أولاه وخوله من علم حصله، ثم الصلاة والسلام ما حكمت حمائم إذا بكت، وهزت الغصون أنفاس الصبا فهبجا صبابة لمن صبا، على أجل مرسل وأله وصحبه وتابعي منواله

وإنه يطيب لنا في هذا المقام بالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة، ثم نتوجه بخالص شكرنا وعظيم امتناننا إلى المشرفة يوب فايذة حفظها الله ورعاها من كل شر على تفضلها بقبول الإشراف على هذه المذكرة، وعلى جهده الكبير الذي بدلته في توجيهنا وإرشادنا.

كما نتوجه بخالص الشكر والامتنان للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.





الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و سقتني من نبع حنانها و عطفها الفياض،

سر نجاحي "أمي الغالية" حفظها الله

إلى الذي وفر لي سبيل التعلم وشق لي طريق النجاح "أبي العزيز" أطال

الله في عمره وحفظه من كل شر

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى أبناء إخوتي: محمد، ريان، يوسف، أنس، ياسين، عبد الرحمن، ابتسام، فرح

كما أهدي عملي هذا إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين جمعني بهم الدراسة

وكل من مد لي يد العون في إتمامي هذا العمل.



براهيمي عمر

الإهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي ثمرة عملي

إلى والدي رحمة الله عليه

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى كل أخوتي وأخواتي صغيرهم وكبيرهم

إلى الزوجة الكريمة

والكتاكيت: عبد المجيب، أحمد، عبد المعز، محمد عبد المغيث

إلى كل الأقارب.

كل زملائي وزميلاتي.

سمير قاضي



الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، وأصبحت تساهم أيضًا في التنمية الاقتصادية العالمية بشكل إيجابي من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية التي تجمع مساهمين من مختلف البلدان.

بحيث توصلنا إلى استكشاف دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية الإسلامية، من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا. يتم ذلك من خلال فهم مبادئ الصناعة المالية الإسلامية وكيفية تطبيقها، بالإضافة إلى فحص الطلب والآليات التمويلية في ضوء المبادئ التوجيهية الإسلامية التي تصدر عن البنوك المركزية في الدول المذكورة. بحيث أن هذا النظام المالي له مزاياه الخاصة والقيمة التي تجعله اختيارًا مهمًا في تلبية مصالح الاستثمار المحددة وتلبية الاحتياجات الاقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The Islamic financial industry has emerged as an area of competition and influence on the financial market over the last three decades, and has also begun to contribute positively to global economic development through the establishment of many Islamic financial institutions that bring together shareholders from different countries.

This study aims to explore the role of the Islamic financial industry in achieving Islamic economic development, through a comparative study between Algeria and Malaysia. This is done by understanding the principles of the Islamic financial industry and how to apply them, in addition to examining demand and financing mechanisms in light of the Islamic guidelines issued by the central banks in the mentioned countries. So that this financial system has its own advantages and value that make it an important choice in meeting specific investment interests and meeting comprehensive economic needs.

Keywords: Islamic financial industry, economic development.

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	
01	تمهيد
02	1.1: الأدبيات النظرية للصناعة المالية الإسلامية
02	1.1.1: تعريف الصناعة المالية الإسلامية
02	1.1.1.1: تعريف المال
02	2.1.1.1: تعريف التمويل
03	3.1.1.1: تعريف الصناعة المالية
06	2.1.1: نشأة وتطور الصناعة المالية الإسلامية
06	1.2.1.1: الصناعة المالية الإسلامية في الإسلام
07	2.2.1.1: الصناعة المالية الإسلامية في تاريخ النهضة
08	3.1.1: أسس الصناعة المالية الإسلامية
08	1.3.1.1: الأسس الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية
08	2.3.1.1: الأسس العامة للصناعة المالية الإسلامية
09	2.1: الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية
09	1.2.1: مفهوم التنمية الاقتصادية
09	1.1.2.1: تعريف التنمية
09	2.1.2.1: تعريف التنمية الاقتصادية
10	3.1.2.1: مؤشرات التنمية الاقتصادية
12	4.1.2.1: معوقات التنمية الاقتصادية
13	5.1.2.1: أهداف التنمية الاقتصادية
15	2.2.1: علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية الاقتصادية
15	1.2.2.1: التنمية في الإسلام

15	2.2.2.1:القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في الإسلام
18	3.2.2.1:العلاقة بين التنمية الإقتصادية والصناعة المالية الإسلامية
18	3.1 الدراسات التطبيقية السابقة
19	1.3.1: دراسات على ماليزيا
20	2.3.1: دراسات على الجزائر
21	3.3.1: دراسات على الدول المتقدمة
21	4.3.1:محل الدراسة من الدراسات السابقة
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
24	تمهيد
26	1.2: واقع تطبيق الصناعة المالية الإسلامية (التجربة الجزائرية و الماليزية)
26	1.1.2:الصيرفة الإسلامية:
26	1.1.1.2: الصيرفة الإسلامية في الجزائر
29	2.1.1.2: الصيرف الإسلامية مع التجربة الماليزية
31	2.1.2:الصكوك الإسلامية:
33	1.2.1.2. واقع الصكوك الإسلامية مع التجربة الجزائرية:
34	2.2.1.2. واقع الصكوك الإسلامية من خلال التجربة الماليزية:
35	3.1.2:صناديق الاستثمار الإسلامي:
36	3.1.2.1. واقع صناديق الاستثمار الإسلامي في الجزائر
37	3.1.2.2. واقع صناديق الاستثمار في ماليزيا
39	2.2: الصيغ التمويلية المعتمدة في الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية والتجربة الماليزية)
39	1.2.2: الصيغ التمويلية المعتمدة في الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
40	2.2.2: الصيغ التمويلية المعتمدة في الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وماليزيا
45	3.2:دورالصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية (التجربة الجزائرية والتجربة الماليزية)
45	1.3.2. أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية:
45	2.3.2: أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة جزائرية)
47	3.3.2:أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة ماليزية)

49	4.3.2 تقييم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية
49	1.4.3.2:تقييم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال التجربة الجزائرية
50	2.4.3.2:تقييم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال التجربة الماليزية
53	خلاصة الفصل
55	خاتمة
59	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
05	الفرق بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية	01
10	التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	02
29	وكالات البنوك الإسلامية عبر القطر الجزائري	03
30	النوافذ الإسلامية التقليدية العمومية في الجزائر	04
32	يظهر القائمة الإسمية المصارف الإسلامية في ماليزيا	05
36	واقع الصكوك الإسلامية في الجزائر من خلال التنظيمات	06
38	تطور حجم صناديق الاستثمار الإسلامي عالميا خلال (الفترة 2004_2019):	07
41	تطور عدد الصناديق الاستثمار الإسلامية وصافي قيمتها في سوق رأس المال الإسلامي المال الإسلامي الماليزي بين (2007_2015)	08
49_48	برنامج بنك البركة في تحقيق التنمية الاقتصادية	09

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
33	المؤسسات المالية الماليزية لسنة 2021	01
34	يوضح إجمالي إصدارات الصكوك العالمية لجميع أنواع الصكوك بين الفترة (2001 . 2022)	02
37	تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010_2020)	03
43	صيف التمويل الإسلامي في العالم خلال الربع الأول لسنة 2021	04
46	نسب الصيف التمويلية الإسلامية في الجزائر (بنك السلام لسنة 2018)	05
47	نسب الصيف التمويلية الإسلامية في ماليزيا (البنك نيجارا لسنة 2016)	06
51	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب كل قطاع لسنة 2015	07

مقدمة عامة

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الحديثة، أصبحت الصناعة المالية الإسلامية محور اهتمام واسع للعديد من الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم. فقد أثبتت هذه الصناعة جداتها في التعامل مع آثار الأزمات الاقتصادية وفي تقديم الدعم الضروري لمجتمعاتها واقتصادياتها، مما ساهم في تعزيز نموها وتطورها بشكل ملحوظ.

انتشرت الصناعة المالية الإسلامية على نطاق واسع في مختلف الدول والقارات، نتيجة للطلب المتزايد على منتجاتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كبديل للمنتجات التقليدية. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها هذه الصناعة، إلا أنها تواجه تحديات وعقبات عديدة حالت دون تحقيق نمو مستدام وتطور مستمر يسمح بالاستفادة الكاملة من خدماتها. حيث تعتبر الأدوات المالية الإسلامية من أبرز المبادئ التي تم تطويرها في مجال الهندسة المالية الإسلامية، بهدف تعزيز توفير الموارد المالية في الوقت الحالي. من المتوقع أن تلعب هذه الأدوات دورًا هامًا في تلبية احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ولا سيما الدول ذات الأغلبية الإسلامية والعربية. ويعود ذلك إلى فاعليتها في استقطاب الادخارات الغير مستغلة وتوجيهها نحو مجموعة متنوعة من الاستثمارات في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية.

يعتبر تمويل المشاريع البنية التحتية أساسًا أساسيًا لعملية التنمية، وبالتالي فإن لهذه الأدوات أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية في الدول النامية. حيث يساهم دعم قطاع المشاريع البنية التحتية، بمختلف أشكاله وأغراضه، في تقديم الدعم المباشر للبنية التحتية العامة، مثل إنشاء محطات الطاقة الكهربائية وتطوير شبكات الاتصالات والصرف. المشاريع الصحية، محطات معالجة المياه، بناء الطرق والجسور، السدود، واستصلاح الأراضي الزراعية، إلى جانب مشاريع النقل مثل المطارات، الموانئ، والسكك الحديدية، وغيرها، ومشاريع خدمات التعليم والصحة، تُعدّ جزءاً أساسياً من التنمية البنيوية في الدول النامية. تمثل هذه المشاريع أحد أهم وسائل تمويل المشاريع التنموية، حيث يُمكن توفير تمويلات ضخمة بمشاركة متعددة من الجهات المالية. وتستند الأدوات المالية الإسلامية على مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة، مثل صيغ المشاركة والبيع والإجارة، مما يجعلها مصادر تمويل مهمة للأطراف التي تبحث عن تمويل خالٍ من الربا. تنسجم هذه الأدوات بمشاركتها في الأرباح والخسائر، مما يساهم في تحقيق العدالة في التوزيع ويجعلها أدوات استثمارية حقيقية، والتي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصادات الوطنية. تعتبر صيغ التمويل الإسلامية مقبولة منذ فجر الدين الإسلامي، ومبنية على مبادئه الشرعية.

وفي هذا السياق، تبرز دولة ماليزيا كمثال بارز، حيث تُعتبر واحدة من أهم الدول التي تصدر وتتعامل بالأدوات المالية الإسلامية. تُعتبر تجربتها ملهمة ورائدة على المستوى العالمي، حيث تُصدر ماليزيا أكثر من ثلثي الإصدارات العالمية للأدوات المالية الإسلامية. ولا شك في أن هناك العديد من الدول الإسلامية التي تسعى للحاق بالتجربة الماليزية للاستفادة من خبرتها في هذا المجال.

والجزائر من بين الدول التي تطلع بجديّة إلى تحقيق التنمية عبر مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تنفيذ مخططات تنموية متعددة. تهدف هذه المخططات إلى استخدام الموارد بكفاءة لإقامة اقتصاد متنوع بعيداً عن الاعتماد الشديد على الطاقة المحروقة. من هنا، تأتي أهمية وجود مصادر تمويل تسهم في خدمة عملية التنمية. في هذا السياق، يمكن أن تكون الجزائر في مرحلة مناسبة لاستكشاف أساليب جديدة لتمويل مشاريعها التنموية، بما في ذلك الأساليب التمويلية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية المتمثلة في:

إلى أي مدى يكمن دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطبيقها على الجزائر وماليزيا ؟

(1) الأسئلة الفرعية:

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي عكفنا على طرح التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

1. ما المقصود بالصناعة المالية الإسلامية؟
2. ما معنى التنمية الاقتصادية؟
3. ما مدى فعالية الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
4. هل تواجه الدول تحديات وصعوبات في تطبيقها لأدوات الصناعة المالية؟
5. هل تقوم الصناعة المالية الإسلامية على منح الأحكام الشرعية في تعاملاتها؟
6. هل يمكن الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية؟

(2) فرضيات البحث:

وللإجابة عن هذه التساؤلات وضعنا العديد من الفرضيات التي تمكنا من الإجابة عنها:

1. الأدوات المالية الإسلامية تساهم مباشرة في توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية، مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات.

(3) مبررات اختيار موضوع:

إن اختيار الموضوع ودراسته كان نتيجة لأسباب من بينها:

1. بحكم تخصصنا كان لابد علينا اختيار هذا الموضوع، لأننا ندرك أهميته بالنسبة لتعاملات الاقتصاديات في الوقت الراهن.
2. اخترنا هذا الموضوع كونه موضوع جديد على الساحة العلمية والعملية وأصبح من الموضوعات التي تحظى باهتمام بالغ من طرف الباحثين بكثرة.
3. الكشف عن مدى تطبيق ادوات الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة مع انتشار الواسع للبنوك الإسلامية في الدول العربية والغربية.
4. الاهتمام بمجال الشرعي ومحاولة تطبيقه على الحياة العملية.

(4) أهداف الموضوع:

يهدف موضوع بحثنا إلى:

1. التعرف على الصناعة المالية الإسلامية ومبادئها.
2. تحليل الأسس الشرعية التي تقوم عليها المالية الإسلامية وكيفية تطبيقها في الممارسات المالية.
3. فهم الصيغ المعتمدة للتمويل في البنوك الإسلامية.
4. مقارنة الأداء المالي والاقتصادي بين الأنظمة المالية الإسلامية والتقليدية لتحديد الفروق والتحديات.
5. دراسة أثر التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية.
6. تحديد العقبات والفرص التي توجه الصناعة المالية الإسلامية. وكيفية التغلب عليها لتحقيق أهداف التنمية.
7. بحث عن كيفية الاستفادة من الدول التي حققت نجاحا باهرا في هذا المجال لتحقيق الأهداف المنشودة.
8. تقييم دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الإسلامية.

(5) أهمية الموضوع:

1. إثراء المكتبة الجامعية بموضوعات هامة
2. تساهم الصناعة المالية الإسلامية في توفير الخدمات المالية لشريحة من المجتمع التي لا تتعامل مع البنوك التقليدية بسبب قناعة دينية.
3. التنوع في الإقتصاد من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة وزيادة مرونته أمام التحديات الإقتصادية العالمية.

4. جذب الإستثمارات من الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء، مما يعزز من التنمية الإقتصادية
5. فهم دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية يمكن أن يوفر رؤى قيمة لصناع القرار
والممارسين في المجال المالي والإقتصادي، ويساعد في تطوير السياسات والإستراتيجيات التي تعزز من دور
هذا القطاع الحيوي.

(6) منهج الدراسة :

من أجل طرح البحث بصورة موجزة وتقصي مختلف جوانبه رغم تشعبها ، فقد تم الاعتماد على المنهج
التحليلي الوصفي، وذلك لجمع البيانات و المعلومات المتعلقة دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق
التنمية الإقتصادية، ويهدف معالجة المشكلة البحث و الإجابة على أسئلته قمنا بدراسة تجربة كل من دولة
ماليزيا ودولة الجزائر في هذا المجال، من أجل جمع معلومات اللازمة و استكشاف كيفية تطبيق الصناعة
المالية الإسلامية في الواقع وفقا للأحكام التي نصت عليها الشريعة الإسلامية.

(7) صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا هي الموضوع هي صعوبة في إيجاد المعلومات والإحصائيات الكافية للدراسة
خاصة مع دراستنا للتجربة الجزائرية حيث واجهنا نقص كبير في المعلومات ، وهذا مما أدى إلى عدم تحليل
البيانات للخروج بنتائج جيدة عكس فائض معلومات التي وجدناه مع دراستنا للتجربة الماليزية .

(8) حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراستنا في حدود المكانية، والموضوعية في ما يلي:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على البنوك الماليزية و البنوك الجزائرية.

الحدود الزمانية : دراستنا العديد من مختلف الفترات الزمنية لكل من البنوك الماليزية و البنوك الجزائرية.

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على موضوع دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية
الاقتصادية.

(9) تقسيمات الدراسة:

لقد قسمنا خطة بحثنا إلى 02 فصلين كما يلي :

مقدمة عامة حيث تناولنا فيها الإشكالية و الفرضيات، بالإضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة وكذلك المنهج
والأدوات المستخدمة في البحث، كما تناولنا فيها المجال وحدود الدراسة.

•الفصل الأول: بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة.

حيث تناولنا في المبحث الأول: الأدبيات النظرية تعريف الصناعة المالية الإسلامية، التنمية الإقتصادية، علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية الإقتصادية.

أما في المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية نجد الدراسات السابقة بالعربية و الأجنبية ومحل دراستنا من الدراسات السابقة.

• الفصل الثاني: بعنوان الإطار التطبيقي .

درسنا في المبحث الأول : الصيرفة الإسلامية ، الصكوك الإسلامية، صناديق الإستثمار الإسلامي .

أما في ما يخص المبحث الثاني: تناولنا فيه الصيغ التمويلية المعتمدة لتحقيق التنمية الإقتصادية ، أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الإسلامية ، تقييم الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية .

خاتمة : خلاصة لموضوع بحثنا مع الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتؤكد من صحة الفرضيات مع الخروج بنتائج ، وإقتراح بعض التوصيات ، إضافة إلى وضع آفاق للدراسة في المستقبل .

:الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للدراة

تمهيد:

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، وقد شهدت نموًا كبيرًا في العقود الأخيرة، حيث أصبحت خيارًا مفضلًا للعديد من الأفراد والمؤسسات الذين يبحثون عن خدمات مالية متوافقة مع قيمهم ومبادئهم.

تسعى الصناعة المالية الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المبتكرة، مثل التمويل الإسلامي، والصكوك الإسلامية، والتأمين التكافلي، وغيرها، والتي تساهم في تمويل المشاريع التنموية ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية.

يتسم دور الصناعة المالية الإسلامية بالاستقرار والشفافية، مما يعزز الثقة بين الأطراف المعنية ويساهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. كما أنها تعمل على توجيه التدفقات المالية نحو القطاعات الحيوية والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي.

1.1. الأدبيات النظرية للصناعة المالية الإسلامية:

يبدو مصطلح الصناعة المالية للوهلة الأولى جديداً و حديثاً من ناحية الاصطلاح، لكن من ناحية المضمون فهو قديم قدم التعاملات المالية، فالهدف من ابتكار أدوات مالية جديدة كانت لحل مشاكل التمويل وتغطية بعض المخاطر التي تصادف المؤسسات المالية، وجاءت كانعكاس للابتكار المالي الذي ساهم في الرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية (رابح أمين المناسيع، 2018/2017)

1.1.1. تعريف الصناعة المالية الإسلامية:

قبل الحديث عن الصناعة المالية الإسلامية يتطلب أولاً تحديد مفهوم كل من المال، التمويل، التمويل الإسلامي والمالية الإسلامية:

1.1.1.1. تعريف المال:

(أ) لغة: عرف المال على أنه: " ما ملكته من كل شيء". وقال "ابن الأثير" المال في الأصل: ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان وأكثر ما يطلق المال عند العرب على أنها "الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم"، "ورجل مال أي كثير المال تمول الرجل صار ذا مال موله غيره تمويلاً"، والملاحظ أن إطلاق الناس على المال تختلف من بيئة إلى أخرى، فالمال عند أهل الريف والبدو يطلق عادة على الإبل والبقر والغنم، وعند أهل الحضرة يطلق على الذهب والفضة، " ولكن المال في الأصل يشمل جميع المقتنيات" (زكري بوحصان، 2023/2022).

(ب) اصطلاحاً: يعرف على أنه: "الثروات المسموح استغلالها في هذا الكون الفسيح، والتي يتحقق من جراء استعمالها والانتفاع بها مصلحة حقيقية راجحة للإنسان، فهي من الموارد المادية والمالية والخدمات والمنافع المترتبة عن استخدام تلك الموارد (صالح صالح، 2020).
أيضا يعرف بأنه: " هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، سواء كان القصد الممول الاسترباح أو التبرع والارتفاق، مع الإلتزام بالضوابط الشرعية (زكري بوحصان، 2023/2022).

2.1.1.1. تعريف التمويل:

(أ) لغة: جاء في لسان العرب لابن المنظور: " وملت بعدنا تمال وملت، وتمولت كله: كثر مالك ويقال فلان مثلا إذا اتخذ قنية ومنه قول النبي (فليأكل منه غير متمول مالا وغير متأثر مالا)، والمعنيان متقاربان ومال الرجل يمول مولا ومؤولا إذا صار ذا مال وتصغيره مؤيل. (ابن المنظور، 1956).

ب) اصطلاحاً: "هو مجموعة القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المؤسسية، وتحديد المزيج التمويلي، الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة" (شيخي حمزة، إبراهيم الجزراوي، 1998).

كذلك يعرف على أنه: "توفير الأموال "السيولة النقدية" من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك (محمد العربي ساكر، 2006)

1.1. التمويل الإسلامي: هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

يعرفه منذرقحف على أنه: "تقديم السلع، أو الخدمات، أو وسائل الدفع مع تأجيل البديل المقابل، أو بدون بدل أصلاً" (زكري بوحصان، 2023/2022).

في حين عرفه فؤاد السرطاوي: "بأن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره، بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال و إتخاذ القرار الإداري والإستثماري" (زكري بوحصان ، 2023/2022).

3.1.1.1. تعريف الصناعة المالية:

يعرفها العالم "فينرتي" Finnerty,1988 بأنها: "إعادة هيكلة وتصميم وتطوير عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول جديدة للمشكلات المالية (Finnerty، 1988).

أما "الجمعية الدولية للمهندسين الماليين" (IAFE) تعرفها على أنها: "تتضمن الصناعة التطوير المبكر للنظرية المالية والأدوات المالية، لإيجاد حلول المشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية (قندوز عبد الكريم، 2007).

نعرفها أيضاً بأن: "الصناعة المالية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل^{1*}

وإنطلاقاً مما سبق: "نستنج أن الصناعة المالية هي عبارة عن إعادة تصميم وتطوير الوسائل المالية بطريقة حديثة مبتكرة تواكب العصر وذلك من أجل فك مشاكل التمويل

وهنالك العديد من التعريفات لصناعة المالية نذكر منها:

*الإتحاد الدولي للمهندسين الماليين (هي هيئة متخصصة أنشئت خصيصاً للمهندسين الماليين لرعايتهم والارتقاء بصناعة الهندسة المالية عام 1992، وأصبحت تضم نحو 2000 عضواً من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين، والأكاديميين، والمهنيين للمحاسبة والقانون، والنظم والمجتمعات رفيعة المستوى في التقنيات العلمية. كما قام الاتحاد بوضع معايير لصناعة تركز على النظرية والتطبيق

أ- تعريف الصناعة المالية من وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات:

إن الصناعة المالية بالنسبة لإدارة المالية بالمؤسسات هي عبارة عن وصف العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسن العمليات المالية لشركة. وقد تتخلل لها بعض النشاطات (قندوز عبد الكريم، 2007).

✓ تعظيم قيمة المنشأة.

✓ إدارة محفظة الأوراق المالية .

✓ التفاوض حول التمويل.

✓ تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون و الشركة.

✓ تنظيم صفقات الشراء بشكل يوازن مصالح كل من المورد و الشركة .

ب- تعريف الصناعة المالية من وجهة نظر الأسواق المالية:

من جهة نظر الأسواق المالية، فإن لفظ الصناعة المالية يستخدم الوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية يأخذ مثلا شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، وتستعمل كثيرا في تجارة العملات، تسعير الخيارات و الأسهم (قندوز عبد الكريم ، 2007)

وعليه يمكننا إجمال مفهوم الصناعة المالية على أنها: " إكتشاف حلول مالية، حيث يتمحور حولها عناصر التجديد والإبتكار، فهي بذلك تلبى إحتياجات قائمة في الأنشطة الإقتصادية سواء في التبادل أو التمويل

➤ تعريف الصناعة المالية الإسلامية: (Islamic Financial Engineering) :

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية من أهم المواضيع التي تلقى اهتماما ورواجا واسعا، من قبل المجتمع المالي والدولي، باعتبارها صناعة مالية ذات رسالة، تولى قدرا عظيما من اهتمامها وأدبياتها للقواعد الأخلاقية والعقدية، وذلك بناء على فهمها للدور الحقيقي الذي ينبغي أن تضطلع به في خدمة المجتمع (فوزي إينال، 2021/2020)

لقد كان دين الإسلام سباقا بتوضيح مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من خلال حديث النبوي الشريف، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: " من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئا "

وتعرف الصناعة المالية الإسلامية: " بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك ضمن أحكام الشريعة الإسلامية " (الحنيطي، 2010).

وكذلك تعرف على أنها: "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيه النقدية والتي تتيح فرص من المخاطر خلال المجال الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة و التخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (لخضر، فيفري 2013)

وانطلاقاً مما سبق ذكره نستنتج أن الصناعة المالية الإسلامية هي عملية خلق للأدوات وأوراق حديثة لتلبية احتياجات المتعاملين أو المستثمرين أو طالبي بطريقة شرعية إسلامية

وعليه يمكننا التطرق إلى الفرق بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية

جدول رقم (01): الفرق بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية

أوجه المقارنة	الصناعة المالية التقليدية	الصناعة المالية الإسلامية
التعريف	هي كل عمليات التطوير للأليات التمويلية بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية	هي كل عمليات التطوير والإبتكار للأليات التمويل أو حلول جديدة بهدف تحقيق الكفاءة الشرعية
المبادئ	الاقتصاد الربوي والفائدة الربوية، المجازفة، القمار، الغرر، بيع الدين	المشاركة في ربح والخسارة وتطبيق المبادئ الإسلامية، تحريم الربا، والغرر ورفع الحرج
الخصائص	الكفاءة الاقتصادية	تحقيق التوافق بين الضوابط الشرعية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية أيضا
الإبتكار والتطوير	يوجه لفئة محدودة أو لمؤسسة خاصة مما يعرض المصالح العامة للخطر وإحداث الفحوة بين الاقتصاد الحقيقي والوهي بأضعاف مضاعفة	يوجه للمصالح العام والخاص معا مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة وإحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي الوهبي
المنتج	الأصول التقليدية، الأسهم والسندات، والمركبة والتوريق والمشتقات	الأسهم العادية الحلال، صكوك الاستثمارية الإسلامية العقود المالية المركبة والتوريق الإسلامي والمشتقات المالية الإسلامية

<p>يجب أن يكون ملما بالتوجيه الإسلامي لجوانب الهندسة المالية بالإضافة إلى خبرة في المعاملات و العمليات المالية أخذا بالحسوة الحسنة لعمر بن الخطاب إذ قال: " لن يخل سوقنا من لم يتفقه الدين "</p>	<p>ذو خبرة وعلم المعاملات والعمليات المالية في إطار تخصصه فهو لا يستطيع الإمام بكل المعلومات نظرا للتوسع الكبير في مجالها</p>	<p>المهندس المالي</p>
<p>تتميز أدواتها بالوضوح والأمانة والمرونة</p>	<p>تتميز أدواتها بالغموض والتعقيد و القمار و المجازفة</p>	<p>الأدوات</p>
<p>تأخذ الهندسة المالية الإسلامية البعد الأخلاقي والتنمية المستدامة في تمويلها للمشروعات وتشجيع الإستثمار الحقيقي القائم على أساس السلع والخدمات</p>	<p>تقليل التكاليف في المعاملات ونقل الأخطار من المتعاملين الذين لا يرغبون في تحملها إلى متعاملين مجازفين</p>	<p>الأهداف</p>

المرجع: (جدي ساسية، 2014/2015)

2.1.1. نشأة وتطور الصناعة المالية الإسلامية :

شهدت الصناعة المالية الإسلامية خلال ظرف أربعة عقود العديد من التطورات في نشأتها على مستوى نمو الأصول والموجودات، وكذلك على مستوى الانتشار الجغرافي والدولي، أو على مستوى القوانين و التشريعات المنظمة للنشاط المالي الإسلامي (شودار حمزة، 2015)

1.2.1.1. الصناعة المالية الإسلامية في الإسلام :

من حيث الواقع، فالصناعة المالية الإسلامية كانت موجودة منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بقواعده المطهرة. وهذا ما جاء في توجيه النبي صلى الله عليه وسلم "لبلال المازني" عندما أراد أن يبدل التمر الجيد بالتمر الرديء. فقال صلى الله عليه وسلم: " لا تفعل، بع الجمع 1* بالدرهم واشتر بالدرهم جنيينا 2*(قندوز، صفحة ص20). وهذا ما يعني تلبية حاجيات دون إخلال بالمقاصد الشرعية

لكن الملاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تفصل في الحلول، وإنما جاءت فقط فقط بما لاتحل من المعاملات المالية. وهذا ما يتفق مع القول أن الأصل في المعاملات الحل إلا ما عارض نصا أو حكما شرعيا ثابتا، وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الإبتكار، وإنما على العكس حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الإبتكار والتجديد (السويلم إبراهيم سامي، أفريل 2004).

*نوع الجيد من التمر

* كل لون من النخيل لايعرف إسمه فهو جمع، وقيل الجمع: تمر مختلط من أنواع متفرقة وليس مرغوبا فيه، ومايخلط لإلردائه

2.2.1.1. الصناعة المالية الإسلامية في تاريخ النهضة:

مع نهاية القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين، عرفت الصناعة المالية الإسلامية نهضة حقيقية، جسدها مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات أهمها إنشاء الكثير من المصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية (شركات التأمين التكافلي / التعاوني). بحيث سعت إلى قيام بمنشآت الأعمال بصفة عامة والمؤسسات المالية (البنوك، شركات التأمين، الإدارات المالية) بشكل خاص برسم سياسات مالية قوية، وإبتكار منتجات وأدوات مالية جديدة وآليات وإستراتيجيات مالية مرنة تتفاعل وتستفيد من التغيرات المستمرة في أسواق المال العالمية والإقليمية والمحلية (الهواملة محمد علي).

وعليه قد إقترب حجم الصناعة المالية الإسلامية ما يقارب 03 تريليون دولار أمريكي، وهو لاقم بالرغم من أنه قد لا يعد كبيرا ضمن الأرقام الصناعة المالية الإسلامية، إلا أنه رقم معتبر، ولعل معدلات النمو السنوية تبلغ متوسط 10% تعتبر مؤشرا أكثر دلالة من القيمة المطلقة لحجم الصناعة، كما هو متوقع أن ترتفع حصة مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في القطاع المالي العالمي بشكل هندسي خلال العقود القليلة الآتية. خاصة مع الإعتماد بشكل كبير على التمويل الإسلامي الذي تعرفه الدول الخليجية وماليزيا (قفلول سفيان حمادة، عبد الكريم قندوز، 2020).

وبالرغم من التخوفات التي واجهت فكرة نجاح التمويل الإسلامي إلا أنه إستمر في النمو، والتوسع حتى بات ركنا مهما من أركان النظام المالي العالمي المعاصر، بل وقد تحولت هذه المالية الإسلامية الآن إلى صناعة مالية حديثة نشأة. حيث عرفت خلال السنوات الأخيرة قبولا في معظم بلدان العالم الإسلامي مثل (السودان، باكستان، إيران....) بحيث إستخدموا التطبيق الكامل الصيغ التمويل الإسلامي. في حين كان استخدامها جزئي في إقتصاديات كل من ماليزيا، البحرين، الإمارات، قطر مصر، الأردن، سوريا، سلطنة عمان، كما لا ننس إهتمام التي حظيت به في شمال الدول الأوروبية، الأمريكية، الصين، اليابان، حيث تم فتح العديد من النوافذ الإسلامية لتتيح للمسلمين التعامل بالصيغ الإسلامية (فوزي اينال، المرجع السابق)

3.1.1. أسس الصناعة المالية الإسلامية:

تعتمد الصناعة المالية الإسلامية على قسمين من أسس وفق أحكام المنهج الإسلامي وهي كالآتي:

1.3.1.1. الأسس الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية

أ. الإفصاح: بيان المعاملات وشفافيتها: أي أن تكون المعاملات واضحة، بحيث تمكن الأدوات التي تم إبتكارها لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لإستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا أو التحايل على الربا أو القمار. ولهذا يجب أن تكون الصناعة المالية تتسم بالمصادقية الشرعية التي تعد صمام أمان ضد الغش والغرر (نوال بوعكاز، 2011/2010)

ب. الوعي: لابد أن تكون حاجات السوق والمتطلبات معروفة لمن يقوم بالإبتكار من أجل تحديد البنود التي يتم العمل على تحسينها (عبد الجبار الموسوي صفاء، 2022)

ج. الالتزام والمقدرة: هي مدى إلتزام الشريعة الإسلامية في التعامل، وتعني المقدرة وجود رأس مال مقدر لشراء والتعامل. وإذا كان من الممكن للهندسة المالية الإسلامية أن تشترك مع الهندسة المالية التقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، فإن الإلتزام بالشريعة الإسلامية يعتبر أساسا خاصا بالأولى، كما أن له ميزة لها (بوعكاز نوال، المرجع السابق).

2.3.1.1. الأسس العامة للصناعة المالية الإسلامية

أ. ربط الاقتصاد بالدين: وهي أساسا ربط ودمج بين الدين والإقتصاد، حيث تعتمد الصناعة المالية الإسلامية في تعاملاتها على مبدأ الحلال بعيدا عن الحرام، ودمج القيم الروحية بالمادية. ووقوف عند حدود الله تعالى في معاملات (الدليمي خالد شحود خلف، 2002).

ب. تحريم الربا: يقول الله عز وجل في كتابه الكريم: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة، الآية 275). ففي الصناعة المالية الإسلامية لا يوجد تعامل بالربا بكل أشكال، ويعتمد العمل الإقتصادي على مبدأ الكسب بالجهد والمشاركة بالربح والخسارة ويستبدل الإئتمان الاستهلاكي بالمبادلات المشروعة كالمربحة والبيع بالأجل والقرض حسن وغيره (عبد الجبار الموسوي صفاء، 2022)

ج. حرية التعاقد: يقول عز وجل: "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها" (البقرة، الآية 286) ونقصد بها عدم إجبار المتعاملين أو الناس للتعاقد فيما بينهم، ويستلزم أن يكون التعاقد ضمن إطار الأحكام والقواعد الشرعية (mouhand, M.NAIL Slimani, 2013)

د. الاستحسان / الاستصلاح: الاستحسان نقصد به سريان المتطلبات التي يقرها الشرع، أما الاستصلاح في الأخذ بكل ما فيه مصلحة مقبولة، والأخذ بعين الاعتبار أن مصالح وتحقيقها لا تؤدي بالنتيجة إلى مفسد هذا من جانب، أما الجاني الآخر أن الاستصلاح (المصالح المرسله) يختلف باختلاف الأشخاص أنفسهم.

2.1. الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية:

1.2.1. مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد استحوذت التنمية الاقتصادية على اهتمام الباحثين الاقتصاديين مع بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية من أجل النهوض بالمجتمع من تبعيته للغرب والتحرر منه من خلال إيجاد أليات واستراتيجيات خاصة في المجال الاقتصادي قصد منها التحرر من الطرف الأجنبي القوي وتطوير مجتمعاتها (بوضياف ياسين)

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من إبراز مفهوم التنمية

1.1.2.1. تعريف التنمية:

(أ) لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة (نوري غني سعيد، 2020)

(ب) اصطلاحاً: لقد اختلف العلماء والدارسين حول مفهوم التنمية حسب كل خلفية إيديولوجية التي ينتمي إليها الدارس، إلا أن معظم التعاريف تصب حول أن التنمية: "هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفرادها في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى (بوخالفة رفيقة، رحالي حجليزية، 2016)

تعرف أيضاً على أنها: "مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تتضمن تحقيق زيادة حقيقة مضطرة في الناتج الإجمالي ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه (كمال فايدي، 2014/06).

أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة. (بوضياف ياسين، المرجع السابق)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية هي عملية تركز على تحقيق الرفاهية للمجتمعات سواءاً اجتماعياً أو اقتصادياً لجميع الشرائح دون تمييز فئة على أخرى

2.1.2.1. تعريف التنمية الاقتصادية:

لا يمكننا إعطاء تعريف جامع ومانع لمفهوم التنمية الاقتصادية، وهذا بإختلاف الباحثين الإقتصاديين

يقول "واين نافزيجر" Wayne Nafziger : تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الإقتصادي مصحوباً بالتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الإقتصادي. وقد تشكل هذه التغيرات تحسناً في الرفاه المادي". (الموسوعة السياسية، 2023)

كما يعرفها أيضاً: "جيرالد ماير" التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن "

في حين يعرفها الأستاذ " صقر أحمد صقر" بأنها: " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي في الدولة على مدى فترة زمنية طويلة- بشرط عدم زيادة عدد الأفراد الذين تكون دخولهم أقل من خط الفقر المطلق ، وعدم تزايد التفاوت في توزيع المداخيل". (صقر صقر أحمد، 2004)

وتعرف بـ: " تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج ، من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".

وعليه نستنتج أن: التنمية الاقتصادية على العموم هي الانتقال من حالة متدنية إلى حالة أفضل على مستوى الهياكل الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق متطلبات ورفاهية المجتمعات.

وانطلاقاً مما سبق، يمكننا أن نستشف الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

جدول رقم (02): التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
هو تغيير تدريجي ومستقر في مدة طويلة الأمد	هي تغيير غير مستمر وفجائي وفي الحالة المستقرة
تتميز به الدول المتقدمة	تشير إلى الدول النامية
يتعرض منحى النمو إلى تذبذب هبوطا وصعودا	حالة التنمية الإقتصادية تتميز بإكتسابها الثبات مع الوقت
النمو الإقتصادي يقتصر على التغير الإيجابي	تقتصر على التغير الكمي والكيفي
يعتبر نتيجة لجهود التنمية الإقتصادية	العكس غير صحيح

المراجع: (ليلي بعوني، 2017)

3.1.2.1 مؤشرات التنمية الاقتصادية:

وهي عبارة عن أدوات وأساليب قياسية تستخدم لتقييم أداء الإقتصاد العام لدولة ما وتشمل هذه المؤشرات:

(أ) الناتج المحلي الإجمالي: إن هذا المؤشر أصبح يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مدى تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة ما بين عام وآخر أو عبر مدة زمنية محددة.

نقصد بالناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما في خلال فترة زمنية محددة (03 أشهر، 05 أشهر). (IMF، 2020)

حيث يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة وأنشطتها، التي عمل عليها خلال فترة زمنية محددة معينة، كما يستعمل في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة أداء الإقتصاد في

الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي. من حيث معدل النمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير من جانب آخر، يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول.

يعتبر احتساب الناتج المحلي الإجمالي من حسابات البالغة الأهمية لأنه ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة. حيث تشير الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى أن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل مما يعني انخفاض مستويات البطالة، وزيادة فرص العمل، بالتالي زيادة الدخل المتوفر في متناول السكان (نرمين مجدي، 2021)

(ب) معدل البطالة: تعرف البطالة على أنها التوقف عن العمل سواء جبراً أو اختياراً، وذلك راجع إلى عدم وجود فرص عمل تتوافق مع قدرات واستعدادات الشخص الطالب للعمل.

يعد معدل البطالة إحدى المؤشرات التنموية الاقتصادية الكلية، ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات المختصة، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى قوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية: (رحيمي عيسى، قرقاد عادل وآخرون، 2018)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

(ج) معدل التضخم: أن معدل التضخم يعبر عن الحالة التي يشهدها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة المجتمع واسعة من المواطنين، وتنعكس ظاهرة التضخم بشكل عام، اختلالاً لضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات. كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة. (طه رانيا الشيخ، 2021)

(د) ميزان المدفوعات: هو حالة من حالات إحصائية معروفة على شكل محاسبي تبرز مجموع المبادلات للأصول الحقيقية، المالية والنقدية الناجمة عن نشاط الأعوان الاقتصاديين المقيمين في ذلك البلد والغير مقيمين خلال وقت محدد.

ويعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لحالة اقتصاد كل دولة فهو بمثابة وصفة شاملة للإقتصاد تظهر مصادر القوة ونقاط الضعف الخاصة بإقتصاد الدول وهذا الأخير يتأثر ويؤثر بكل من حجم التجارة الخارجية، سعر الصرف، الإستثمار الأجنبي، وأن ميزان المدفوعات يحظى بأهمية خاصة لدى المصارف

المركزية وأجهزة الإحصاء في معظم الدول، ويعد أحد أهم الأدوات التي تقيس الأداء الإقتصادي الوطني مع العالم الخارجي ووضع الدين الخارجي للدولة. (حاكمي بوحفص، عقبي لخضر، 2010)

4.1.2.1. معوقات التنمية الاقتصادية:

(أ) عوائق اقتصادية:

- مشكلة التمويل والادخار: تعاني مشكلة التمويل في الأساس من انخفاض معدلات الادخار، مما ينجم عنه انخفاض معدلات الاستثمار، وهو الأمر الذي يرتبط في الأساس بتراجع الدخل في الدول النامية، خاصة مع زيادة السكان. وهذا التراجع يؤثر سلبيًا على الدخل الفردي، مما يؤدي إلى تشكل حلقة مفرغة من الفقر تعوق التنمية. ولتجاوز هذه الحلقة، تحتاج الدول إلى التنوع في مصادر التمويل، بالإضافة إلى التغلب على عقبة عدم وجود مؤسسات مالية فعّالة تجمع مدخرات الأفراد وتحظى بثقتهم. هذا الوضع يدفع الأفراد إلى امتلاك النقود بدلاً من إدارها واستثمارها، مما يقلل من قدرتهم الشرائية مع مرور الوقت.
- مشكلة الإنتاجية: مشكلة الإنتاجية في الدول النامية تتسم أساسًا بعدم القدرة على التنوع في قاعدة الاستثمار، حيث كانت المجتمعات في فترات سابقة تعتمد بشكل رئيسي على الاستثمارات الزراعية. ومع مرور الوقت وتغير الهيكل الاقتصادي، بدأت الدول النامية في اتباع أساليب صناعية أخرى لمواكبة التقدم، مما أدى إلى الإهمال والتهميش التدريجي للأراضي الزراعية. هذا التحول أدى إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وبالتالي زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية.
- لمواجهة هذا الوضع، يجب على الدول النامية إعادة النظر في خططها التنموية، وتوسيع نطاقها ليشمل جوانب متعددة مثل الزراعة والصناعة والخدمات. يجب أن تتكامل هذه الجوانب مع بعضها البعض، حيث لا يمكن للدول النامية النهوض بجانب دون الآخر. وإذا لم تتم هذه التكاملية، فإن خطط التنمية ستكون غير قادرة على التقدم بسلاسة وبفاعلية.
- عدم الاتساع حجم الأسواق: إذا كانت التنمية قد جمعت لها الدعم النظري فيما يتعلق بتبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي، والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الأساسية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات تتطلب إنشاء مصانع كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في تحسين كفاءة الإنتاج والاستفادة من التقدم التكنولوجي في خفض تكاليف الوحدة الإنتاجية وزيادة استخدام الموارد بكفاءة. ومع ذلك، يعود سبب عدم قدرة تلك البلدان على إنشاء وحدات إنتاجية كبيرة إلى ضيق حجم السوق، الذي ينتج عن قصور الطلب المحلي في استيعاب الطاقة الإنتاجية القصوى، والذي نتج عنه الحلقة المفرغة للفقر (سعيدة حرفوش، 2017/2016).

(ب) عوائق سياسية:

عجز النظام عن التعامل بفعالية مع الأزمات المتعددة وعجزه عن إدارة الصراعات الداخلية بطريقة تحافظ على استقرار المجتمع وسيطرته عليها، بالإضافة إلى استخدام العنف السياسي وتناقض شرعيته وكفاءته، ينتج عنه عدم تحقيق التنمية الشاملة، سواء اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً. عدم استقرار النظام السياسي وتقلباته، مثل تغيرات السياسات العامة، يؤدي إلى عدم وضوح أهداف التنمية ويجعل الدول النامية متواجحة بالتبعية السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة، مما يحولها إلى سوق لمنتجاتها الصناعية ومصادر للمواد الأولية، ويعيق جهودها في بناء قاعدة صناعية مستقلة.

(ج) عوائق اجتماعية وثقافية:

يمكن تلخيص العقبات الاجتماعية التي تعيق تحقيق التنمية وتنفيذ الخطط في مجموعة من النقاط:

- ✓ تفاوت التوزيع الجغرافي للسكن والازدهارين مناطق المجتمع.
- ✓ انخفاض مستوى الصحة وانتشار الأمراض في الدول النامية.
- ✓ تمسك بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بمنع بعض أشكال التغيير.
- ✓ غياب الوعي التنموي أو "ثقافة التنمية" بين أفراد المجتمع، حيث تعتبر التنمية عملية حضارية تتطلب مشاركة الجميع.
- ✓ ضعف جودة التعليم ونقص المهارات والكفاءات المتخصصة في المجتمع. (كبداني سيد أحمد ، 2013/2012)

5.1.2.1. أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى، وذلك راجع إلى الظروف المحيطة بكل دولة في مختلف المجالات، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى الدولة إلى تحقيقها خاصة الدول النامية، وهي كالآتي:

(أ) زيادة الدخل القومي:

إن من أول أهداف الدول النامية التي تسعى إليها هو زيادة الدخل القومي الحقيقي فنجدها تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى معيشة سكانها بالتساوي مع تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة، وتجاوز هذا الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حالياً، خاصة إذا تحققت في الدخل مع إحداث تغيرات هيكلية عميقة.

زيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمها بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة إذ كلما توفرت رؤوس الأموال الكفاءات البشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجيات الأساسية للسكان . (حكيم لوح، 2017/2016)

(ب) رفع مستوى المعيشة:

يعد تحقيق مستوى عالي للمعيشة، من بين الأهداف بالغة الأهمية التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد أداة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي أيضا أداة من أدوات رفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، لأن هذه التنمية إذا توقفت عن هذا الحد فإن الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي مما يؤدي إلى ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة (خثير محمد، زبير محمد ، 2017)

(ج) تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

إن ما نلاحظه في العديد من الدول خاصة الدول النامية، هو انخفاض الدخل القومي وهبوط مستوى نصيب الفرد، بالإضافة إلى الاختلاف في توزيع والثروات، وتستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة وعلى نصيب الي من الدخل القومي، بينما لا يمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا على الجزء القليل وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث اضطرابات شديدة بين ما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأسمال المجتمع، وذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الكبير من الثروة أو معظم الدخل لا تنفق في العادة كلما حصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة ما تتنكر الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل، حيث يؤدي هذا في الأجل الطويل إل ضعف الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال عكسا الطبقات الفقيرة التي تنفق ما كل ما تحصل عليه، وقلة الإنفاق بصفة عامة يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وارتفاع نسبة البطالة.

(د) توسع في الهيكل الإنتاجي:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى توسيع القاعدة الصناعية، مما يؤدي رفع مستوى حجم قوى الإنتاج المستخدمة. فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلة النمو إلا أنها تطلب الزيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، لأن نجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي لتمكين الاقتصاد القومي من دخوله مرحلة الانطلاق ووقوفه على الطريق النمو الذاتي. (محمد خثير، زبير محمد ، المرجع السابق)

2.2.1. علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية الاقتصادية:

الصناعة المالية الإسلامية تشكل جزءاً لا يُغفل من النظام المالي العالمي، وترتبط بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية في الدول التي تعتنقها. تبرز تميزاتها من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية مثل عدم الربا والمخاطرة المشتركة والتعاون، وهذه المبادئ توجه استثماراتها نحو الأنشطة الاقتصادية التي تعزز التنمية الشاملة وتحقق فوائد متبادلة.

1.2.2.1. التنمية في الإسلام:

أهتم الإسلام بالتنمية بأبعاد أعمق، فإنه أسس لها معنى واضحاً وشاملاً يتعدى مجرد النمو الاقتصادي، حيث ربطها بمفهوم العمارة وجعلها عبادة لله تعالى ومن واجبات الإنسان كخليفة في الأرض قال الله عز وجل: "هو الذي أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها". (سورة هود ، الآية 61)

وقد أشارت الكتب الإسلامية الأولى إلى مفهوم العمارة للدلالة على التقدم الاقتصادي. علاوة على ذلك، دعا المفكرون منذ بدايات الإسلام إلى تحقيق التنمية من خلال عمارة الأرض، وذكر ذلك في كتاب "الخلفاء إلى الولاية" عندما كتب الخليفة على كرم الله وجهه إلى والي مصر. وفي الإسلامي .

يظهر مفهوم التنمية من خلال الأهداف التي يسعى لتحقيقها، حيث تنصب التنمية في الإسلام على تحقيق مقاصد الشريعة الخمسة وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بشكل عادل بين أفراد المجتمع الإنساني.

ووفقاً للموسوعات العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العلم والطرق التي يستخدمها الإنسان لتلبية احتياجاته الدنيوية بما يتماشى مع المنهج الشرعي المحدد. ومن هنا، يمكن تصوير التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية التي يتبعها الفرد في عملية بناء الأرض وتحقيق رغبات المجتمع الإنساني، سواء كانت دنيوية أو دينية، وذلك بهدف تحقيق العبادة لله تعالى. (الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، 1982)

2.2.2.1. القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في الإسلام:

أ) إزداوجية ملكية وسائل الإنتاج:

تتكامل الملكية العامة والخاصة بشكل متناغم في الفلسفة الاقتصادية الإسلامية، حيث يُعتبر وجود كل منهما أمراً ضرورياً للآخر، ولا يوجد تناقض أو تضارب بينهما. يتمثل ذلك في أن كل منهما يتمتع بسياج من القيم التشريعية والأخلاقية والمعنوية. إذ تُعتبر الملكية الخاصة اعترافاً بالميل الطبيعي للإنسان نحو امتلاك ثمار جهوده، بينما تكمن أهمية الملكية العامة في توفير الاحتياجات الأساسية التي تضمن حداً من الكفاية ومستوى لائقاً من المعيشة لكل فرد، وتمويل المشاريع الضرورية لذلك.

وفي المنهج الاقتصادي الإسلامي، تحدد مجالات محددة للملكية العامة، تشمل الثروات الطبيعية والبنية التحتية الضرورية والمنافع العامة، بينما يكون للملكية الخاصة دورها في بعض المجالات التي لا يمكن للدولة الاستثمار فيها، وتكون مرتبطة بحقوق ثابتة لا يمكن التلاعب بها إلا في حالة تقديم مصلحة عامة واضحة يترتب عليها تعويض عادل.

تعتمد الفلسفة الاقتصادية الإسلامية على التنوع والتكامل بين القطاعين العام والخاص، حيث يتكامل كلٌّ منهما مع الآخر ويدعمه، حيث تسعى الدولة إلى توفير خدمات تخدم جميع أفراد المجتمع بينما يقوم الأفراد الخواص من خلال المشاريع الخاصة بتقديم الخدمات الإضافية والتنوع في الاقتصاد.

ب) الحرية الاقتصادية:

تعتبر الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج أحد أساسيات المنهج الاقتصادي الإسلامي، حيث يتمتع المالكون بحرية في التصرف في ممتلكاتهم بما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية، مثل العمل والاستهلاك والإنتاج والعقود وغيرها، شريطة التقيد بالقيود المعنوية التي تتوافق مع القيم المجتمعية وتحدد بحدود الشريعة الإسلامية. ويمكن تلخيص أهم هذه الشروط في النقاط التالية:

- ✓ يجب أن يكون نشاط الفرد نافعاً له ولمجتمعه، وألا يتعارض مع أهدافه الشخصية واحتياجاته.
- ✓ ينبغي على الفرد أن يسعى لاستغلال الموارد المتاحة بطرق مشروعة، وتجنب الهدر وسوء استخدامها.
- ✓ يجب على الفرد أن يتجنب إلحاق الضرر بنفسه أو المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك.
- ✓ ينبغي على الفرد أن يدين الفرائض المستحقة على أمواله، مثل الزكاة والخراج وغيرها.
- ✓ ينبغي عدم اكتناز الثروة أو تجميعها أو تعطيلها عن الاستثمار، ويجب أن يكون الاستهلاك معتدلاً ولا يتعدى الحدود المناسبة وفقاً للظروف المحيطة.

ج) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

من القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي التدخل في الملكية الفردية، ويهدف هذا التدخل إلى ضبط المسار الموازي للنشاط الاقتصادي، وغالباً ما يكون تدخل الدولة مبرراً فقط في الحالات المعينة التي تستوجبها الظروف. سنلخص أهم الحالات التي تخول الدولة التدخل في الملكية الفردية كما يلي:

- ✓ الحالات التي تنطوي على اكتساب الملكية بطرق غير شرعية مثل الغش في جميع الصفقات والتجارة بالمخدرات والمسكرات والميتة والخنزير والأصنام والأدوات المحرمة.
- ✓ الاستغلال غير القانوني للوظائف والسرقة والقمار والمراهنات والاحتكار والربا والاختلافات.
- ✓ حقوق الملكية المتعلقة بالزكاة والرهون والإنفاق الواجب.
- ✓ سوء التصرف في الملكية والإضرار بالغير، مثل التصرف الجاهل وجميع أشكال الإضرار بالممتلكات الأخرى.

✓ الجرائم التي تستحق عقوبة مالية.

✓ الحالات الاجتماعية الخاصة التي تتطلب تدخلاً آخر.

✓ تتمثل أشكال التدخل في جميع الحالات في استيفاء الحقوق المصادرة وفرض الغرامات المالية أو التدمير في بعض الحالات مثل إنتاج المواد الضارة، وكذلك الحجز ومنع التصرف.

د) المنافسة الحرة

من ضمن القواعد التي يستند إليها حرية التعامل في الأسواق في المنهج التنموي الإسلامي، تأتي المنافسة الحرة الشريفة بين المنتجين كقاعدة أساسية. تهدف هذه المنافسة إلى ضمان توازن جيد بين قوى العرض والطلب في ظل حرية كاملة في تحديد الأسعار، مع تطبيق قواعد شرعية تمنع ظهور العوامل التي قد تجعل المنافسة الحرة ضارة كما هو الحال في النظام الرأسمالي. يمكن تلخيص هذه القواعد الشرعية كما يلي:

✓ منع الاحتكار في جميع أشكاله، ومنع الغش والتدليس والتطيف والغرر.

✓ ضمان الحقوق العادلة لكل من المنتجين والمستهلكين.

✓ منع التعامل بأي شكل من أشكال الربا وكل ما يؤدي إلى استنزاف أموال الناس بالباطل.

✓ ضرورة تحلي المنتجين بالصدق، مع مراقبة دورية من قبل الدولة للأسواق لضمان نزاهتها وشفافيتها.

✓ تلك القواعد الشرعية تضمن توجه الأسواق نحو التعامل النزيه والمنصف، وتعزز المنافسة الحرة بين المنتجين دون وجود تحيز أو انحياز، مما يسهم في تحقيق توازن اقتصادي صحي وفاعل في المجتمع. (فايدي كمال).

وعليه نستخلص إلى:

تحقيق التنمية الحقيقية في العالم الإسلامي لا يتم عبر الاعتماد على الاستيراد أو تقليد نماذج محددة في التنمية، بل يجب أن تنبع من داخله، مع تعبيره عن وعيه وفهمه لأن عملية التنمية يجب أن تكون مستقلة عن أي تأثيرات خارجية. ليس من الغريب أن يكون السبب الرئيسي لفشل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي والعربي هو عدم استقلاليتها، بل كانت متميزة بالتبعية والاعتماد على النموذج الغربي في التحديث والتطوير.

لذلك، فإن الكثير من المهتمين بالتنمية في العالم الثالث قد أدركوا أن أزمة التنمية التي تعاني منها الدول المختلفة الآن تعود إلى هيمنة الفكر الغربي التقليدي، وعدم قدرته على تحليل أوضاع الدول المتخلفة، بما في ذلك التراث الفكري التنموي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية.

يجب أن نعترف بأننا لا نزال بعيدين عن تشكيل فكر تنموي عربي مستقل، وهذا يتضح من خلال الواقع التاريخي، حيث حققت الأمم قديماً وحديثاً شهادتها الحضارية بالاعتماد على ذاتها، سواء كان ذلك في تحقيق الاستقلالية في التنمية ليس ببعيداً عن التنمية الحديثة باعتماد ذاتها من خلال الاستقلالية في التنمية.

(تيسير الرداوي، 1985)

3.1. الدراسات التطبيقية السابقة:

لقد تطرقنا في دراستنا لموضوع البحث على العديد من الدراسات السابقة المتمثلة في:

(أ) دراسة بعنوان: "أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة الكفاءة الأسواق المالية"، للباحث " إينال فوزي" مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، لجامعة الجزائر03، الجزائر، للسنة الجامعية 2021/2020. هدفت دراسته إلى إبراز الأهمية البالغة، والدور الكبير الذي تقدمه الصناعة المالية الإسلامية من أجل دعم كفاءة الأسواق المالية للقيام بوظائفها الإقتصادية. بواسطة استعماله المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة ، حيث توصلت دراسته إلى عدة نتائج من بينها أن الصناعة المالية الإسلامية تقوم على المبادئ القيمية والأخلاق الإسلامية بحيث تبتعد عن الغش والغرر والغبن والمجازفات الهدامة التي تلعب دورا سلبيا في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، كذلك تفعيل أساليب التمويل الإسلامي وإدراج أدواتها سيتبعه تنشيط السوق المالية في الجزائر ومن ثمة زيادة كفاءتها .

(ب) دراسة بعنوان: "صناعة الهندسة المالية الإسلامية وإمكانية حوكمة عطياتها- الصناعة المالية الإسلامية نموذجا_، للباحث "المانسبع رابع أمين" مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، لجامعة الجزائر 03، الجزائر، للسنة الجامعية 2018/2017، هدفت دراسته إلى الكشف عن الجوانب المختلفة للهندسة المالية والكشف عن مواطن الخلل من جهة والتعرف على مكانة الهندسة المالية الإسلامية كنموذج لحوكمة وضبط النشاط الإبتكاري. بواسطة إستخدامه للمنهج الإستنباطي والإستعانة بأداة الوصف والتحليل. حيث توصلت دراسته إلى نتائج التالية أن الهندسة المالية واحدة من بين النماذج المقترحة والممكنة لحكومة وتنظيم النشاط الإبتكاري العالمي وإعادة إكتشاف الجوانب الإيجابية له.

(ج) دراسة بعنوان: "حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات لتغطية من مخاطر المالية في ظل الأزمة المالية"، للباحثة " نوال بوعكاز" مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، لجامعة فرحات عباس، سطيف/ الجزائر، للسنة الجامعية 2011/2010، هدفت دراستها إلى الكشف عن الدور السلبي الذي لعبته المالية التقليدية وأدواتها في تأجيج شرارة الأزمة المالية ، رغم أن النظام الرأسمالي صور الهندسة المالية وماوفرته من طوق التجارة، ومحاولة الفصل الجدال القائم بين الإقتصاديين حول أدوات الهندسة المالية التقليدية على أنه يتم الحذر من التعامل بهذه الأدوات الجديدة ، في حين يرى آخرون بأن هذه التقنية تعد مفتاحا لحل جميع المشاكل و الصعوبات التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية. بواسطة إستخدامها للمنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة، توصلت إلى نتائج التي من بينها أن تحديات الهندسة المالية الإسلامية تتمثل في تقديم منتجات جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تعزز

السيولة، وإدارة المخاطر، وتنوع المحافظ الإستثمارية عموما محاولات تطبيق تقنيات الهندسة المالية المصرفية سوف يتطلب قدرا كبيرا من الموارد لفهم خصائص العائد - مخاطرة لكل لبنة من النظام وتقديم منتجات جديدة مع تشكيلات مختلفة تلي طلبات المستثمرين ، مؤسسات الوساطة المالية ، ورجال الأعمال موفرة السيولة والسلامة.

1.3.1. دراسات على دولة ماليزيا:

(أ) دراسة بعنوان: " دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان"، للباحثة "ساسة جدي" مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، لجامعة محمد خيضر، بسكرة، للسنة الجامعية 2015/2014، هدفت دراستها إلى إبراز أهمية الهندسة المالية ومدى تأثيرها على سوق المال وكذلك بتطوير منتجات جديدة من خلال الاستفادة من تجارب الأسواق التقليدية. بواسطة انتاجها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتحليل والمقارنة، حيث توصلت دراستها إلى أن الهندسة المالية تعد منهجا لنظام التمويل تهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات والعمليات المالية وتطويرها في ظل الإحتياجات التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة، وأيضا توصلت إلى أنه بالرغم من صدارة ماليزيا في إصدار وتداول المنتجات الإسلامية محليا ودوليا وإبتكار السودان لمنتجات إسلامية أصيلة، إلا أن كليهما يعاني من معوقات تحد من إنتشار الهندسة المالية .

(ب) دراسة بعنوان: " دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008_2017)"، للباحث "بن قايد الشيخ" مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، لجامعة غرداية، غرداية، للسنة الجامعية 2020/2019، هدفت دراسته إلى تسليط الضوء على الصكوك في تنشيط وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى دوما إلى البحث عن تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية من أجل مساهمتها في تعبئة الموارد المالية لأغراض تنموية إقتصادية، بواسطة استخدامه المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، حيث توصل إلى نتائج التالية أن الصكوك المالية الإسلامية أحد أهم الأدوات التمويلية التي يعول عليها الكثيرين عالميا ومحليا في جذب المدخرات، وتوظيفها في مشاريع تنموية كبرى خصوصا مشروعات البنية التحتية، وهو ما تبنته دولة ماليزيا لتطوير إقتصادها من خلال نظام مالي إسلامي شامل يزخر بأدوات مالية مستوحاة من الشريعة الإسلامية .

(ج) دراسة بعنوان: " تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية"، للباحثان " لشهب صادق"، " بوريش أحمد"، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، الجزائر، 2015، هدفت دراستهم إلى إلقاء نظرة حول الممارسات وآفاق التمويل الإسلامي في ماليزيا كنموذج يساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، بحيث يتم فحص الطلب وآليات التمويل في ضوء المبادئ التوجيهية الإسلامية

الصادرة عن البنك المركزي الماليزي، وهذا النظام له مزاياه الخاصة والقيمة التي من شأنه أن تجعل من هذا النظام اختيار مهم في تلبية مصالح استثمارية محددة وتلبية الاحتياجات، بواسطة إستخدامهم للمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج دراستهم إلى ان المصرفية الإسلامية في ماليزيا حققت نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الإشرافية والرقابية بحيث نجد ان ماليزيا بتجربتها الناجحة قد ارسلت رسالة واضحة تدعوا فيها كل الدول الاسلامية أو غير الاسلامية بضرورة تبني نظام

2.3.1. الدراسات السابقة على الجزائر:

(أ) دراسة بعنوان: "الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية- دراسة إستصقائية لواقع تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم " للباحث "حمزة شودار"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، العدد15، جامعة سطيف 01، 2015. هدفت هذه الدراسة لبيان واقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في دول مختلفة، وإبراز مدى إنتشارها على المستوى الدولي وإستعراض أهم القوانين التي صدرت لتنظيم المعاملات المالية الإسلامية، وتوضيح مكانة الجزائر منها وتبيان العوائق القانونية التي تعرقل تطورها. بواسطة إستخدامه المنهج الوصفي ، حيث خلصت دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها : الصناعة المالية الإسلامية تمكنت من تحقيق طفرات نمو جيدة خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 ، مدفوعة بزيادة الأصول المالية الإسلامية في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، وتمكنت من إختراق أسواق الدول غير الإسلامية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الجزائر استثناء في المنطقة العربية بصفتها واحدة من ثلاث دول لا تعرف قانونا لأي مؤسسة أو منتج مالي إسلامي لحد الساعة، وفي ضوء المجريات الحالية قد تكون الجزائر الاستثناء العربي الوحيد خلال الفترة القصيرة القادمة.

(ب) دراسة بعنوان: " صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر بنك البركة نموذجا-"، للباحثة "سعيدة خديجة"، مجلة المشكاة في الإقتصاد والتنمية والقانون، المجلد01، العدد06، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، هدفت دراستها إلى دور صيغ التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على بنك البركة الجزائري ومختلف الصيغ التي يعتمدها في تحقيق الاستدامة بالجزائر . بواسطة استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت دراستها إلى نتائج التالية : أن البنوك الإسلامية وصيغها التمويلية لها دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، وأن بنك البركة الجزائري يحاول تجسيد ذلك على أرض الواقع، من خلال مشاركته في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للفترة 2016_2020.

بديل مواز للنظام التقليدي مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين وكذا العملاء في اختيار العمل بالصيغة التي تناسبهم.

3.3.1. الدراسات السابقة على الدول المتقدمة:

(أ) دراسة بعنوان: **FINANCE ISLAMIQUE ET CAPITAL-RISQUE (CAPITAL INVESTISSEMENT): PERSPECTIVES DE FINANCEMENT PARTICIPATIF POUR LA CREATION ET LE DEVELOPPEMENT DE PME**، للباحث: M. NAIT SLIMANI Mohand، مقدمة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، لجامعة مولود معمري، تيزي وزو/الجزائر، للسنة الجامعية 2013، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عقود التمويل الإسلامي ذات الصلة برأس المال الاستثماري على تقييم هذين الوضعين للتمويل بشكل منفصل، لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف. لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التمويل الإسلامي ورأس المال الاستثماري ليستا جديدين، بل ثبتتا على مر السنين كأداة تمويل متوسطة وطويلة الأجل في الشركات الواعدة.

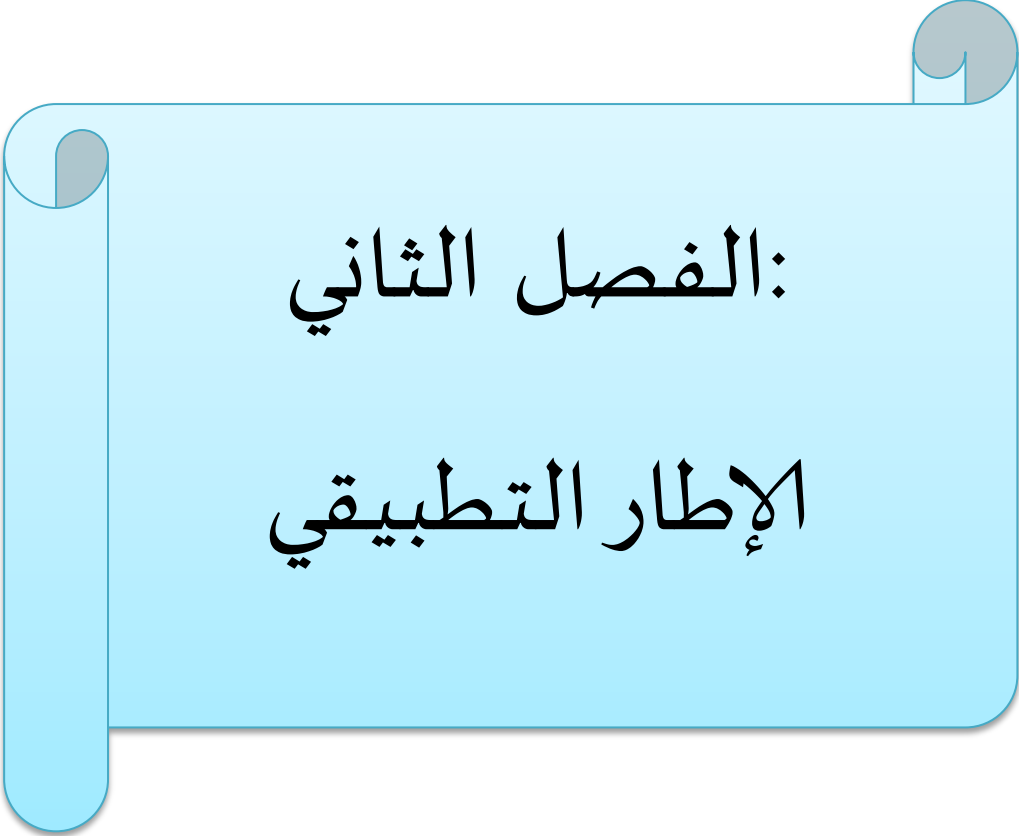
(ب) دراسة بعنوان: **"Islamic Finance in France: Current State, Challenges and Opportunities"**، للباحثين Fuad Rahman & Hosam Alden Riyadh، مجلة Islamic Banking and Finance، المجلد 04، العدد 02، 2016. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التمويل الإسلامي في فرنسا، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل الإسلامي في فرنسا لا يزال صناعة صغيرة رغم التغيرات الديموغرافية المشجعة التي تشهدها البلاد. تجارة قوية مع المنطقة الأكثر تطورا في العالم، ويمكن لفرنسا أن تكون قادرة تدريجيا على ممارسة دور المركز المالي الإسلامي في أوروبا.

4.3.1. محل الدراسة من الدراسات السابقة:

اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث استخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي ومن حيث المحتوى المتمثل في أهمية دور الذي تلعبه الصناعة المالية الإسلامية منة خلال مبادئها وأسسها التي تعتمد عليهم في معاملات وفق الضوابط الشرعية وكيفية تحقيق التنمية الاقتصادية وفق المنهج الإسلامي. على الرغم من اختلاف كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية فيما يتعلق بالزمان والمكان، إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على الجزائر وماليزيا، بينما تم في الدراسات السابقة دراسة العديد من الدول العربية والإسلامية.

خلاصة الفصل:

تم تعزيز دور الصناعة المالية الإسلامية كلاعب رئيسي في الساحة العالمية، حيث تركز جهودها على جمع الموارد والمدخرات وتوجيهها نحو القنوات والاستثمارات التي تسهم في الرخاء الاجتماعي، وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. جاءت الأزمات المتتالية في الاقتصاد العالمي لتدفع الدول والمفكرين الاقتصاديين للبحث عن وسائل تمويل جديدة، تعتبر بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي المبني على الفائدة. وفي سياق متصل، تعتبر التنمية الاقتصادية موضوعاً محورياً في الاقتصاد العالمي، حيث يتفاوت النظر إليها بين المنظور الوضعي والإسلامي. وبموجب المنظور الوضعي، تُنظر إلى التنمية على أنها عملية تحول من حالة الفقر والتخلف إلى حالة التقدم والازدهار، وهو التحول الذي يتطلب تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق رفاهية الإنسان وتطويره. ومن بين خصائص التنمية في الإسلام، أنها تضع الإنسان في مركزها كمحور أساسي لها.



الفصل الثاني:
الإطار التطبيقي

تمهيد:

لقد أصبح التطوير والابتكار في التقنيات المالية الحديثة من الموضوعات المعاصرة الأكثر إهتماما في العالم والوطن العربي، حيث الطلب على هذه الأدوات في ظل التوجه العالمي المتنامي نحو الإستثمار الأخلاقي المتوافق مع المعاملات الإسلامية التي تستبعد الربا والغرور والتعدي على أموال الناس، كما أن توفر أسواق مالية إسلامية يستلزم وجود مصارف إسلامية تستفيد من نتائج الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي في إبداع والإبتكار الطرق والعمليات التمويلية التي تتضمن لهذه المصارف التميز في تقديم أدواتها المالية، وتحقيق لها التميز على المصارف التقليدية . وذلك باللجوء إلى هذه المعاملات التي بواسطتها يتم تحقيق التنمية الإقتصادية

1.2. واقع تطبيق الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية (التجربة الجزائرية والمليزية):

تلعب الصناعة المالية الإسلامية في دول العالم والعالم العربي ككل، دورا مهما في دعم التنمية الاقتصادية حيث تعتبر واحدة من القطاعات الرئيسية التي تعزز التمويل للمشاريع والأفراد، وذلك من خلال المساهمة في تعزيز الشفافية والعدالة المالية وتشجيع الاستثمارات الإيجابية التي تدعم النمو الاقتصادي

1.1.2. الصيرفة الإسلامية:

لقد باتت الصيرفة الإسلامية، أو كما يطلق عليها البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية، المراد به أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الإستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشرعية الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية و فقهية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والشرعية الإسلامية (بعوش سعاد، زعنون سهام ، 2023/2022).

عرف المصرف الاسلامي بأنها : مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الاسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع عبر وضع المال في مساره الاسلامي السليم (افتخار محمد مناحي الرفيعي ، خميس محمد حسن وآخرون، 2012)

1.1.1.2. الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن الجزائر كغيرها من الدول العربية شهدت تجارب وتطبيقات كثيرة ومتنوعة. في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث توجهت توجيها حثيثا نحو الصناعة المالية الإسلامية، والذي جسده بصورة أساسية إصدار قانون النقد والقرض بمختلف تعديلاته والأنظمة المتعلقة به. والذي أتاح الولوج العالم الصيرفة الإسلامية، فصدر قانون النقد والقرض شكل نقطة فارقة في تاريخ النظام المالي الجزائري، تلاه الأمر 11.03، والنظام رقم 02.18 المتعلق بالمالية التشاركية، وأخيرا النظام 02.20 المحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (مهداوي حنان، 2021).

أ) الصيرفة الإسلامية في ظل أحكام قانون النقد والقرض 10/90:

إن الانتكاسة الاقتصادية التي عرفت الجزائر في منتصف الثمانيات دفعت المشرع الجزائري إلى تكييف التشريعات المتعلقة بالمجال المالي وفقا لمقتضيات الاقتصاد السوق، حيث أصدر المشرع الجزائري قانون

النقد و القرض رقم 101/90، الذي أقر على تأسيس بنوك على هيئة شركات مساهمة. وبناء على هذا الترخيص القانوني تأسس بنك البركة.

لكن ما لوحظ أن المصارف الإسلامية لم تكن معروفة للجمهور، لعدم اعتمادها على تسمية البنك الإسلامي إلا أنها لم تكن لها نوافذ على مستوى البنوك التجارية.

ب) واقع الصيرفة في ظل أحكام القانون النقد والقرض 11.03

لقد أجاز هذا النص القانوني 112/03 على إنشاء البنوك تعاضدية غير متخذة صفة شركة المساهمة، وهذه الصفة توافق فكرة الصيرفة الإسلامية القائمة على التعاون و التعاضد، عكس الشركات المساهمة التي يسأل فيها كل شريك في مديونته على حسب الحصاص المساهم بها في رأسمال الشركة، فالتعاضديات تقاسم زبائنها الربح والخسارة دون أن تستهدف منها فوائد ربوية.

حيث أن قانون النقد والقرض رقم 11/03 قد ميز بين نظامين ماليين في السوق المالية

- نظام مالي إسلامي قائم على فكر تعاضدي
- نظام مالي مصرفي تجاري يأخذ شكل شركات المساهمة وهذا ما لم نجده في قانون سالف الذكر 90/10 (سويدي ناصر، بوراس محمد ، 2022).

ج) الصيرفة التشاركية في ظل أحكام قانون 02.18

إن الأزمات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2014، وما نتج عنها من أزمة في السيولة المالية التي دفعت المشرع الجزائري إلى إصدار القانون 103/17 المعدل والمتمم للقانون النقد والقرض، والذي يتضمن أحكاما تتعلق بالتمويل غير التقليدي لمواجهة الخزينة العمومية، وهذا بهدف مواجهة العجز المالي الذي تعرفه الخزينة وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، كما تم النظر في نظام توسيع المعاملات التشاركية من طرف المشرع الجزائري كآلية اقتصادية تكفل دعم السيولة المالية للبنوك وتمويل الاقتصاد .

و عليه نستنتج أن النظام رقم 02.18 هدفه الأول و الأساسي توسيع عمل المالية الإسلامية، من خلال فتح نوافذ عبر المؤسسات المالية (لعلا البرود ، 2017).

1 أنظر قانون - 90 - 10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 ، المتضمن قانون النقد و القرض، الصادر في الجريدة، الرسمية يوم 18 أبريل 1990 ، العدد

2 انظر أحكام الأمر - 03 - 11 المتعلق بقانون النقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 ، الصادر بتاريخ 37 أوت 2003 ، جريدة رسمية العدد 5
3 أنظر القانون رقم - 10 - 17 ، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الصادر في الجريدة الرسمية يوم 12 أكتوبر 2017 العدد 57 المتضمن لأحكام تتعلق بالتمويل غير التقليدي.

(د) النظام 20 - 02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:

ألغى النظام 20 - 02 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية جميع أحكام النظام 18 - 02 السالف الذكر 18، وتضمن النظام 20 - 02 تعريف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في المادة 02 منه، حيث جاء فيها ما يلي: " في مفهوم هذا النظام تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد، يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم"

من العرض السابق يمكن القول أن النظام 20 - 02 قد تضمن الإشارة كذلك إلى شبابيك الصيرفة الإسلامية التي تنشأ ضمن البنوك أو المؤسسات المالية وتكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. من خلال إجراء مقارنة بين النظام 18 - 02 والنظام 20 - 02 نلاحظ أن هذا الأخير لم يختلف كثيرا عن سابقه، فقط أزال بعض الغموض الذي كان يكتنف النظام السابق، حيث استبدل مصطلح الصيرفة التشاركية بالصيرفة الإسلامية، في حين أن المفهوم لم يتغير، فيقصد بكليهما كما ورد في النظامين العمليات التي تقوم بها البنوك أو المؤسسات المالية والتي تندرج ضمن العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03 - 11 والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد (مهداوي حنان ، المرجع السابق)

لقد ساهمت الاصلاحات التي شملتها المنظومة المصرفية الجزائرية في ظهور بوادر النشاط المصرفي الاسلامي من خلال توفير وتقريب منتجات وخدمات هذا الأخير لمختلف الأعوان الاقتصادية في الوقت والمكان المناسب، وهذا ما سعى إليه كل من بنكي السلام والبركة وكذا النوافذ الاسلامية من خلال الانتشار الجغرافي لكليهما. فالنسبة للبنوك الاسلامية، فقد فكل من بنك البركة الجزائري، وبنك السلام الجزائري، العديد من الوكالات عبر التراب الوطني بهدف التقرب من العملاء وتمكينهم من الحصول على مختلف المنتجات والخدمات الموافقة لمبادئ الشريعة الاسلامية المطروحة من كليهما (بن زكورة العوينة، 2023).

الجدول رقم (03): وكالات البنوك الإسلامية عبر القطر الجزائري

البنك الإسلامي	عدد الوكالات	صيغ التمويل
بنك البركة الجزائري	33 منتشرة عبر القطر الوطني	الاجارة، المرابحة، السلم والاستصناع و المشاركة.
بنك السلام الجزائري	23 نافذة منتشرة عبر القطر الوطني	المرابحة للواعد بالشراء، الاجارة، الاستصناع، البيع بالتقسيط للسيارات، السلم، المضاربة، المشاركة والبيع

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الموقع الرسمي لبنك البركة و البنك السلام الجزائري
نلاحظ من خلال الجدول أن هناك 56 نافذة إسلامية منتشرة عبر التراب الوطني من 33 خاصة بالبنك البركة الجزائري و 23 خاصة بالبنك السلام ، أما بالنسبة للنوافذ الإسلامية فقد بدأ العمل بها بناء على النظام 20.02 ، أين تم إتمادها بشكل رسمي في البنوك التقليدية العمومية، لتبدأ ممارسة نشاطها وفق لترخيص هيئة الوطنية للإفتاء.

الجدول رقم (04): النوافذ الإسلامية التقليدية العمومية في الجزائر

البنك التقليدي	تاريخ الترخيص	عدد النوافذ	صيغ التمويل
البنك الوطني الجزائري BNA	2020/07/30	68 شبك إسلامي و09 وكالات متخصصة للصيرفة الإسلامية	مرابحة السيارات، مرابحة عقار، مرابحة تجهيزات، الإجارة ،حساب الإستثمار الإسلامي الغير مقيد.
القرض الشعبي الجزائري CPA	2020/10	96 شبك للصيرفة الإسلامية	المرابحة (سيارات،معدات وعقار).
بنك التنمية المحلية BDL	2021/12/31	09 شبابيك إسلامية المسماة بالبديل	مرابحة وسائل النقل، الإجارة المنتهية بالتملك
بنك الجزائري الخارجي BEA	2021	شباك واحد للصيرفة الإسلامية	مرابحة السيارات، مرابحة عقارات، مرابحة تجهيزات

مرابحة الصفقات العمومية، الأشغال، الصادرات، المواد الأولية، الإنتاج الفلاحي	18شباك للصيرفة الإسلامية	2020/09/29	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
المرابحة العقارية والإجارة المنتهية بالتملك .	81 شباك للصيرفة الإسلامية يغطي 44 ولاية	2020/09	بنك صندوق الإحتياط والتوفير CNEP

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الموقع الرسمي لكل بنك

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك 06 بنوك إسلامية تقليدية عمومية أنشأت في الجزائر ولكل بنك إسلامي العديد من النوافذ الإسلامية المنتشرة تتعامل وفق الصيغ التمويلية المتاحة ، لكن ما نراه من خلال الجدول أن بنك القرض الشعبي الجزائري هو أكثر إنتشارا ب 96 نافذة إسلامية متمثلة في الصيرفة الإسلامية . وبناء على ما تم ذكره، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار ترسيخ التعاملات المصرفية الإسلامية، إلا أنها ضئيلة مقارنة بالتعاملات التقليدية حيث بلغت قيمة 2.4 % فقط من إجمالي الأصول المصرفية أي أن ما يمثل 97.6 % هو للمعاملات الربوية، حيث أشارت دراسة حول 81 مصرف من المصارف الإسلامية العربية لعام 2021، أن مجموع البيانات المتوفرة حول الموجودات المالية للمصارف الإسلامية العربية وصلت إلى نحو 812 مليار دولار، أين تمثلت حصة الجزائر في قيمة 3461 مليون دولار من إجمالي الموجودات فقط، في حين احتل بنك البركة الجزائر المرتبة 36 عربيا والأول وطنيا بإجمالي موجودات بقيمة 2291 مليون دولار في سنة 2020 و 2178 مليون دولار في الربع الثالث من 2021 ، أما مصرف السلام فقد احتل المرتبة 45عربيا والثاني وطنيا بقيمة موجودات 1283 مليون دولار سنة 2020 ، وبنفس القيمة في الربع الثالث من 2021 فقد أظهرت هذه البيانات مدى ضعف التعامل بالمنتجات الصيرفة الإسلامية بالنسبة للجزائر مقابل دول أخرى عربية أين كانت حصة الأسد لدول الخليج العربي (بن زكورة العويينة ، المرجع السابق).

2.1.1.2. الصيرفة الإسلامية مع التجربة الماليزية:

تعد التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال العمل المصرفي، ومساعدتها على ذلك الدعم الحكومي لها بحيث ساهمت في تقديم التمويل لتطويرها، وكذلك إستقلالية القوانين الخاصة بالمصارف الإسلامية عن التقليدية. حيث أصبحت تقدم العديد من المنتجات والخدمات الإسلامية ، لتقوم بدورها باستقطاب العديد من المؤسسات المالية الأجنبية (هودة عبو ، 2021).

وعليه، يمكننا تلخيص مراحل التوجه النظام الإسلامي المصرفي الماليزي كالآتي: (لشهب صادق، بوريش

أحمد ، 2015)

- فترة (1983 - 1992): كانت بمثابة الفترة الأولى أي الفترة التجريبية التي تم فيها إنشاء بنك (BIMB) Islam Malaysia Berhad بموجب النص القانوني المتعلق بالمصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.
- فترة (1993 - 1999): أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد (1993) IBS عندما قدم Malaysia Negara Bank " مخططة المصرفي بدون فوائد "، كما سمح هذا المخطط بإنشاء " نوافذ إسلامية " في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما ان العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلام
- بعد 2000: منذ عام 2000 بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 13٪ في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان تحقيق نمو يفوق 20٪ وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا إلى مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الرائدة (شريفة بن يحي، مروة مزيتي، 2022/2021)

الجدول رقم (05): يظهر القائمة الإسمية المصارف الإسلامية في ماليزيا

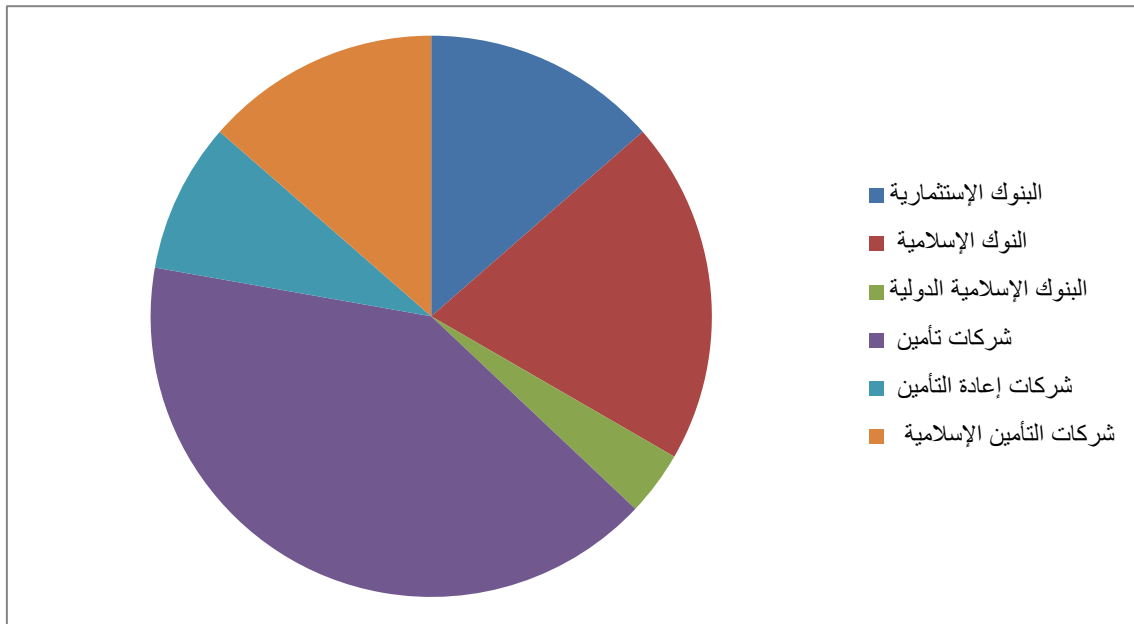
الرقم	إسم المصرف	نوع الملكية
01	Affin Islamic Bank Berhad	محلي
02	Allaince Islamic Bank Berhad	محلي
03	AmIslamic Bank Berhad	محلي
04	Bank Islam Malaysia Berhad	محلي
05	Bank Muamalat Malaysia Berhad	محلي
06	CIMB Islamic Bank Berhad	محلي
07	EONCAP Islamic Bank Berhad	محلي
08	Hong Leong Islamic Bank Berhad	محلي
09	Maybank Islamic Berhad	محلي
10	Public Islamic Bank Berhad	محلي
11	RHB Islamic Bank Berhad	محلي
12	Al Rajhi Banking and Investment Corporation (Malaysia) Berhad	أجنبي
13	Asian Finance Bank Berhad	أجنبي

أجنبي	HSBC Amanah Malaysia Berhad	14
أجنبي	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	15
أجنبي	Standard Chartered Saadiq Berhad	16
أجنبي	OCBC Al-Amin Bank Berhad	17

المصدر: (لشهب صادق، بوريش أحمد، المرجع السابق)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، العديد من المصارف الإسلامية الموجودة الإسلامية من بينها 11 مصرف إسلامي محلي ، و 06 مصارف أجنبية .

الشكل 01: المؤسسات المالية الماليزية لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات الموجودة في الموقع الرسمي لكل بنك.

من خلال ما تم الاستطلاع عليه، يمكننا أن نستشف، أن التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية لقت دعماً واهتماماً واسعاً من طرف الحكومة الماليزية من جميع النواحي، بحيث تشير الإحصائيات أن ماليزيا أول دولة اعترفت بحكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم .

وأن ماليزيا نجحت بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً مالياً أخلاقياً وعادلاً وأنه لا يحمل في طياته أية أيديولوجية أو أجندة لأسلمة المجتمع أو لإجبار غير المسلمين على تبني نظم إسلامية معنية حيث أصبحت المنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك ماليزيا، هدف لغير المسلمين أكثر من المسلمين وهذا دليل على اعترافهم بنجاح المصارف الإسلامية (شريفة بن يحيى، مروى مزيتي ، المرجع السابق) .

على الرغم من نجاح التجربة الماليزية في تطبيق الصيرفة الإسلامية لأنها دولة إسلامية بنسبة 60 % وقوية اقتصادياً، إلا أنها يستوجب عليها وضع خطط مستقبلية لإعادة هيكلة المعاملات المصارف التقليدية ، وأن يكون عدد المهتمين المسلمين بالصيرفة الإسلامية أكثر من عدد الديانات الأخرى الموجودة في البلاد.

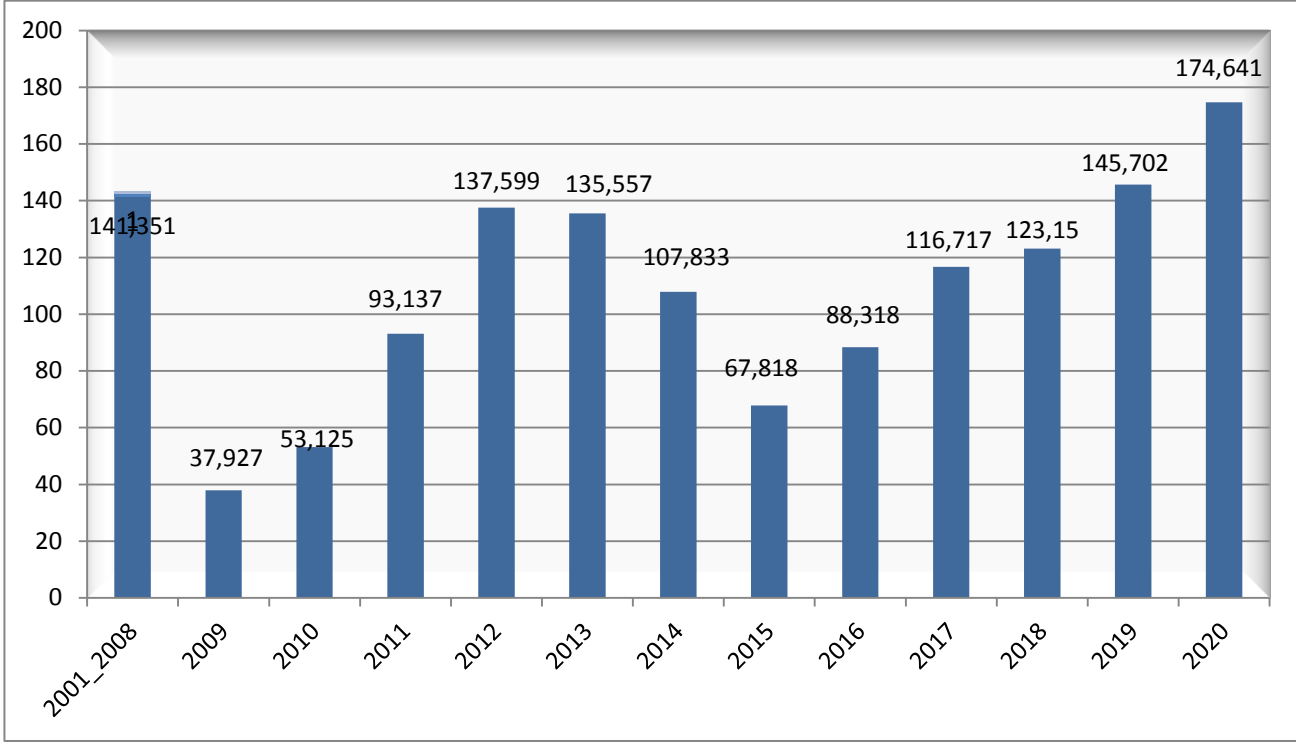
2.1.2. الصكوك الإسلامية:

تلعب الصكوك الإسلامية دورا هاما في تجميع وتعبئة المدخرات المالية لتمويل مشاريع البنية التحتية المتمثلة في المرافق العامة مثل: اقامة محطات الطاقة الكهربائية، وشبكات الاتصال، وبناء الطرق والجسور، ومشروعات النقل، وترميم الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، ونجد ان مشاريع البنية التحتية تحتاج لتمويل كبير، لذا تولي المصارف الإسلامية الاهتمام باصدار الصكوك واشراك مختلف الفعاليات الاقتصادية من افراد ومؤسسات... الخ بشراء هذه الصكوك، وبالتالي توفير رؤوس اموال معتبرة للمساهمة في تمويل المشاريع المختلفة وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد الوطني. (حوات أبو بكر، ضويفي حمزة، 2023)

وتعرف على أنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في موجودات معينة ومباحة شرعا تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية " (يحياوي، 2022)

وتعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية الاعيان أو المنافع أو الخدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (محسن بن الحبيب، 2019)

الشكل(02):يوضح إجمالي إصدارات الصكوك العالمية لجميع أنواع الصكوك بين الفترة (2001 . 2022) القيمة: مليون دولار أمريكي



Source: (International Islamic Finanal market, 2020)

من خلال الشكل التالي: نلاحظ أن منذ بداية انطلاق إصدار الصكوك العالمية، شهدت سوق الصكوك الإسلامية نموا متسارعا خلال 2001_2008 حيث بلغ حجم إصدار الصكوك 141.351 مليون دولار، وذلك لراجع إلى الفائض من السيولة التي شهدتها البنوك الإسلامية أعقاب القفزة النوعية التي عرفتها الأسواق النفطية، خاصة دول الخليج التي بدلت جهد الكافي للبحث عن أساليب تمويلية تتناسب مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية، إلا أنه خلال سنة 2009_2010 سرعان ما تراجع إجمالي إصدار الصكوك مسجلا انخفاضا كبيرا بنسبة 85% بقيمة 50,184 مليون دولار، على التوالي متأثرا بانعكاسات أزمة الرهن العقاري المالي، إلا أن سوق الصكوك الإسلامية سرعان ما تتعافى و تزيد بنحو 135,55 و 107,30 مليون دولار، كل من سنة 2013 و 2014، ثم أخذت في انخفاض من جديد في سنة 2015 نتيجة الركود العالمي و انخفاض أسعار النفط العالمية وضعف الاقتصاد العالمي حيث بلغ حجم الصكوك المصدرة 67,81 إلا أن عاد حجم الإصدار العالمي للارتفاع بصفة ملحوظة بعد 03 سنوات من التراجع لينمو تدريجيا ويصل إلى أعلى قيمة حجم الإصدارات السنوية للصكوك الإسلامية منذ بداية 2001، بـ 174,641 مليون دولار أمريكي من حجم الصكوك المصدرة عالميا لسنة 2020 بزيادة قدرها 19,84% في إصدارات الصكوك عن عام 2019 (رحمون نسرين، بن خالد نوال، جوان 2022)

1.2.1.2. واقع الصكوك الإسلامية مع التجربة الجزائرية:

إن الاستقرار الواقع الجزائري، نرى توجّه السلطات العمومية صوب المنتجات المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي، فهل تلجأ إلى إقرار إصدار الصكوك مثلا؟

إن مما لاشك فيه أن إصدار الصكوك في السوق الجزائرية، يحتاج إلى عمل حثيث وتضافر جهود؛ تعمل على تكريس النهج السليم له، غير أن المسألة صكوك قصد الارتجال في ذلك"، وإمّا ما تمثله من أهمية في تحقيق التنمية المنشودة، ذلك أثر البناء المتكامل للمالية الإسلامية يستدعي توسيع دائرة المنتجات المالية الإسلامية القادرة على توجيه الموارد المالية من مراكز الوفرة إلى مواطن الحاجة المناسبة للاستثمار، خاصة وأن هذه الصكوك تنبع من صيغ المعاملات المعهودة، من مشاركة ومضاربة وإجارة وغيرها (طالم زين الدين، 2022/2021)، حيث انتهجت الحكومة الجزائرية سياسات تمويلية متعدّدة وذلك من أجل سد الثغرات المالية، ومن أبرزها القرض السندي الذي طرحته الحكومة سنة 2016، والذي أثار جدلا كبيرا في الساحة الاقتصادية، في حين طُرح مشروع الصكوك الإسلامية كبديل يتماشى مع المعتقدات الدينية، غير أن سنة 2017 لم تشهد شيئا من ذلك، وتم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كحل آني مُستعجل، وتردّد الحكومة في انتهاج مثل هذه السياسة كان واضحا بعدما تم إلغائها وتسيط الضوء على ما يسمى بـ "الصكوك الإسلامية". (عبد الحق بادا، جويلية 2021).

وعليه، نتطرق إلى واقع الصكوك الإسلامية في الجزائر من خلال التنظيمات التي يبينها الجدول التالي:

الجدول (06): واقع الصكوك الإسلامية في الجزائر من خلال التنظيمات

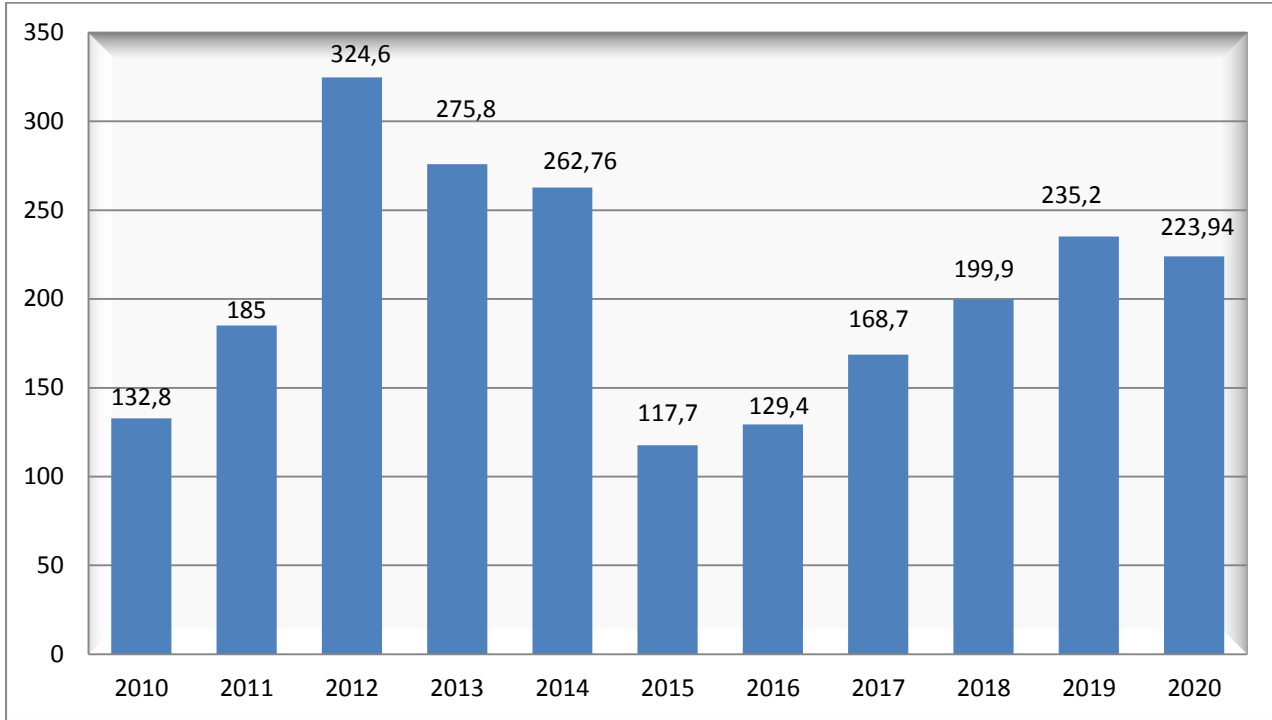
التنظيم	الواقع
على مستوى قانون النقد والقرض.	عند الرجوع إلى قانون رقم 10/90 والأمر 10/03 المتعلق بالنقد والقرض نلاحظ غياب تام لإصدار الصكوك الإسلامية.
على مستوى القانون التجاري.	لا يسمح القانون التجاري بإصدار صكوك بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة ومشاعة في أعيان أو منافع دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين.
على مستوى قانون توريق القروض الرهينة العقارية.	بالعودة إلى القانون رقم 05/06 المتضمن توريق القروض الرهينة العقارية، فإنها لا تتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك والتي تعني تحويل الأصول إلى أجزاء ليصبح كل صكا قابلا للتداول في سوق المال وفق الضوابط الشرعية.
على مستوى بورصة الجزائر COSOB	رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في التقرير السنوي لسنة 2010، إدراج الصكوك الإسلامية ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية.

المصدر: (ناصر سليمان، بن زيد ربيعة، 2014).

2.2.1.2. واقع الصكوك الإسلامية من خلال التجربة الماليزية:

يعرف سوق رأس مال الإسلامي الماليزي بأنه السوق الذي تتوافر فيه فرص الاستثمار والتمويل وطويل الأجل المتوافقة تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية والخالية من الأنشطة المحرمة شرعا كالتعامل بالربا. تعود أنشطة الاستثمار الإسلامي في ماليزيا إلى أوائل الستينات عندما تم إنشاء هيئة صندوق الحجاج في نوفمبر 1962، أما الانطلاق الفعلي والنقلة النوعية في أداء السوق المالي الإسلامي الماليزي كانت عام 1990 وذلك لتمويل عمليات التوسع لشركة "شل" العاملة في مجال الطاقة والغاز، وقد أطلقت ماليزيا سوق عام 1996 من خلال شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية CAMAS BEKHAD، ومن ثم تتابع إصدارات الصكوك ، ففي عام 1997م أصدرت شركة خزانة الاستثمار BERKHAD KHAZANH NATIONAL ما قيمة قيمة 750 مليون دولار أمريكي مدة خمس سنوات . وقد تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية حيث أصبحت ماليزيا تملك أكبر سوق التمويل الإسلامي، ويقدر المحللون جهود ماليزيا في صناعة الصكوك العالمية، كما تدير موقعا على شبكة الأنترنت ويسجل كل فيه كل الإصدارات، وقد استطاعت ماليزيا وعلى مدار السنوات الأخرى افتتاك مركز الريادة في مجال الإصدارات الصكوك الإسلامية ، حيث تستحوذ على ما يقارب نصف الإصدار العالمي (آمال بن فلامي ، حميدة أوكيل ، جوان (2022

الشكل (03): تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010_2020)
الوحدة: مليار رينجيت ماليزي



المصدر: (محمد لخضر بوساحة، زينب فيلاي، وآخرون ، 2023).

من خلال الشكل (03) نستنتج أن إصدارات سوق الصكوك الإسلامية في ماليزيا شهد ارتفاعا كبيرا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2012، حيث قدر حجم الإصدار سنة 2011 بـ85 مليار مقارنة بـ45 مليار سنة 2010، وواصل السوق انتعاشه إلى غاية سنة 2012 أين بلغ ذروته بقيمة قدرت بـ131.24 مليار. وقد شهد سوق الصكوك تراجعا كبيرا بداية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 والتي سجل فيها الإصدار أدنى مستوياته بقيمة قدرت بحوالي 66 مليار، إلى أنه استعاد انتعاشه خلال السنوات 2016-2019 بإصدارات بلغت (157,112,99,74) مليار على الترتيب (آمال بن فلامي، حميدة أوكيل ، المرجع السابق).

يرجع نجاح وريادة تجربة ماليزيا في مجال إصدار الصكوك المالية الإسلامية، نتيجة لمجموعة من السياسات التي انتهجتها الحكومة من خلال تكييف الإطار التشريعي مع القيود المعاصرة، كما يعتبر الدعم المستمر لها من أهم عوامل جناح سوق الصكوك فيها، إضافة إلى إتباعها النهج الذي كان وفق استراتيجية واضحة، قصد الوصول إلى نظام مالي إسلامي شامل .

وقد عملت الحكومة على اتخاذ جملة من التدابير وإحداث التغييرات على التشريعات ذات الصلة ، بغية إزالة (أو تقليل)العقبات القانونية على المعاملات المالية الإسلامية ؛ بما في ذلك الصكوك، وهذا من خلال إتباع الخطوات الضرورية لتوفير الحياد الضروري بين المعاملات الإسلامية والتقليدية، وإدخال حوافز ضريبية لتعزيز جاذبية الصكوك للمستثمرين ومصدري الأوراق المالية الإسلامية ، كما بذلت جهودا كبيرة قدّمت من خلالها إعفاءات جمركية لأجل الحفاظ على موقعها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي؛ يحتوي على أكبر سوق

عالمية للصكوك، مع سعيها إلى تفعيل المصارف الإسلامية التي تعتمد عقوداً متنوعة (طالم زين الدين ، المرجع السابق).

3.1.2. صناديق الاستثمار الإسلامي:

تعد صناديق الاستثمار الإسلامية من بين المنتجات المالية الجديدة المبتكرة، والتي تجمع بين المال والخبرة لتمكن مستثمريها من المشاركة في تشكيلات الأوراق المالية عبر إدارة متخصصة وفق صيغ إسلامية مثلى، لتعود بهامش ربح على الإدارة والمستثمر، هذا في ظل مخاطر يسمح بها المستثمر لضمان حقوقه مما ينعكس في تنشيط السوق المالية الإسلامية من خلال تفعيل وزيادة فرص الاستثمار ومساهمتها الكبيرة في زيادة حركة السوق المالي وكذا القطاع المصرفي انطلاقاً من العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالصناديق الاستثمارية (حميمد زينة، حمدلو سلمى، 2022/2021).

يمكن تعريف صندوق الاستثمار بأنه: «سلة» تحتوي على مجموعة مختلفة من الأسهم والسندات، تم شراؤها من قبل مجموعة من المستثمرين. ويتم إدارتها من قبل أشخاص مختصين في مجال إدارة وتنظيم محافظ الاستثمارات وقد يقوم بتكوينها شركات متخصصة أو بنوك تجارية أيضاً وتتولى إدارتها بنفسها " (توفيق، 2004).

ويعرف كذلك بأنه: "عبارة عن شركة تقوم بتجميع المدخرات أو الاستثمارات من خلال إصدار وثائق أو شهادات استثمار investment certificat shares وتجميع حجم كبير من أموال يتم استثمارها في محفظة متنوعة من الأوراق المالية " (هاجر بن يونس، إيمان خليفة، 2018/2017).

ومما سبق يمكن القول بأن صناديق الاستثمار عبارة عن أوعية مالية تنشئها شركات متخصصة أو مؤسسات مالية قصد تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها للاستثمار المناسب من أجل تحقيق عوائد مقبولة (نفس المرجع ، نفس الصفحة)

الجدول رقم (07): تطور حجم صناديق الاستثمار الإسلامي عالمياً خلال (الفترة 2004_2019):

السنوات	2004	2012	2013	2014	2016	2017	2018	2019
حجم صناديق الاستثمار	285	1029	1052	1161	1167	1988	1292	1526

المصدر: (حميمد زينة، حمدلو سلمى، المرجع السابق)

حققت سوق الصناديق الإسلامية حوالي 67,4 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم بنهاية 2018 مقارنة بالعام 2017 بقيمة إجمالية 66,7 مليار دولار أمريكي، والجدير بالذكر أنه بينما زاد عدد الصناديق الإسلامية بنسبة 11% بعد انخفاض طفيف في العام السابق، زاد إجمالي الأصول المدارة بمقدار 0.1% فقط مما يشير إلى أن الحجم الإجمالي للصناديق لم يشهد زيادة كبيرة. نتيجة انفتاح العالم العربي

والغربي للاستثمار في الصناديق الاستثمارية على غرار الصناديق التقليدية لبلغ عدد هذه الصناديق 1526 صندوقا لعام 2019 .

حيث سجلت زيادة في عدد الصناديق الإسلامية 2018 إلى 1292 صندوقا استثماريا، منها 860 صندوقا نشطا، مقارنة 1988 صندوقا، منها 821 صندوقا نشطا في عام 2017 (نفس المرجع ، نفس الصفحة)

3.1.2.1. واقع صناديق الاستثمار الإسلامي في الجزائر:

أنشأت الجزائر عددا من الصناديق السيادية . ليست إسلامية . خلال السنوات الأخيرة في إطار عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي ، ومن أهمها "صندوق ضبط الموارد" الذي أنشئ سنة 2000 ، لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، "اقتداءً بالدول النفطية الأخرى" ووجهت موارده خاصة، لتمويل عجز الميزانية، إلى أن نضب تماما سنة 2017"، و "صندوق الوطني للاستثمار"، وهو مكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص (ذات القدرة العالية في تحقيق التنمية) من موارده الخاصة، عن طريق القروض أو المساهمة في رأس المال .

أما عن صناديق الاستثمار الإسلامية، للأسف فلم يسجل إنشاء أي منها سواء على المستوى العام أو الخاص، رغم أهميتها الكبيرة في تعبئة الموارد المالية خصوصا في هذه الفترة العصيبة التي تمر من الناحية المالية فهي تساعد على تحريك الأموال الجامدة والمتكاثرة التي يحجم مالكوها عن استثمارها بسبب عدم ثقتهم في القطاع الخاص، أو قلة خبرتهم، فهذه الصناديق التي تنشئها المصارف أو المؤسسات المالية الإسلامية تمنحهم الثقة فيها وفي إدارتها المحترفة، وتستفيد الدولة والمجتمع من المشاريع القائمة بفضل هذه المدخرات. وتعتبر صناديق الاستثمار النموذج الأمثل للشراكة العمومية الخاصة في تمويل مشاريع التنمية المحلية ومشاريع البنية التحتية المدرة للدخل كقطاع النقل والمواصلات وقطاع الاتصالات والقطاع العقاري، وهو المسعى الذي تسعى إليه الجزائر للخروج من الأزمة المالية التي تمر به.

كما يعزز من قيمة إنشاء صندوق الاستثمار الإسلامي أيضا بالنسبة للجزائر، سهولة إنشائه من حيث الإجراءات القانونية مقارنة مع إنشاء بنك إسلامي، كما لا يشترط أن يكون البنك الذي ينشئه إسلاميا بل إن أغلب صناديق الاستثمار الإسلامية في العالم منشأة من طرف بنوك تقليدية، وتعتبر هذه الصناديق أهم الوسائل لدخول البنوك التقليدية في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية دون الحاجة إلى تغيير هيكلها أو نظام عملها أو ترخيصها، على شكل نشاطات خارج الميزانية.

إلى جانب ذلك، تتميز الصناديق الاستثمارية عن النوافذ في البنوك التقليدية أن الخلط الذي يتخوف منه كثير من الناس لا يقع فيها، لأن لها ميزانية وحسابات الصندوق مستقلة تماما عن البنك، ويمكن أن توكل إدارته إلى جهة أخرى مختصة غير البنك الذي أنشأه على أساس عقد المضاربة أو الوكالة. ولا يقتصر نشاط

صناديق الاستثمار الإسلامية في مجال الاستثمار غير المباشر عن طريق تكوين محافظ للأوراق المالية، كما هو الحال بالنسبة لصناديق الاستثمار التي تنشئها شركات الاستثمار والبنوك التجارية التقليدية في الدول التي تعرف سوق نشط في الأوراق المالية (تمثل صناديق الأسهم الحصة الأكبر في صناديق الاستثمار العالمية بنسبة 42%)، بل يمكنها الدخول في استثمارات حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية، (من خلال لصناديق السلع وصناديق الدخل الثابت، صكوك) ولهذا النوع من الصناديق دور كبير في زيادة الإنتاج الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي للبلد ويمكن للبنوك الجزائرية (عمومية وخاصة) تأسيس صناديق استثمار إسلامية، في مجالات مختلفة تخدم التنمية الاقتصادية، وتكون تحت إشراف ورقابة الدولة، وتقوم هذه الصناديق بإصدار وحدات استثمارية صغيرة القيمة حتى تتمكن من الاستفادة وإفادة جميع الفئات الادخارية (كبار وصغار المدخرين). (عابد صونية، عابد منيرة، 2018).

3.1.2.2. واقع صناديق الاستثمار في ماليزيا:

بدأت صناديق الاستثمار الإسلامي في ماليزيا لأول مرة عام 1959م، بإنشاء شركة صندوق الاستثمار الماليزي المحدودة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بشركة صندوق آسيا، ثم في عام 1967م أنشأت شركة أخرى هي شركة "مارا" الوطنية للاستثمار، وقد ساهم إنشاء السوق المالية الإسلامية في ماليزيا إلى دعم وتنمية صناعة صناديق الاستثمار بشكل كبير، حيث نما عدد هذه الصناديق في عام 1997 إلى 10 صناديق وفي نهاية 2007 بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية 134 صندوق.

ويشير التقرير السنوي 2018 لهيئة الأوراق المالية الماليزية، أن أصول صناديق الاستثمار الإسلامية في ماليزيا قد بلغت 158.83 مليار رينجيت ماليزي بواسطة النوافذ الإسلامية نهاية 2017، في حين بلغ عددها 53 منها 22 صندوق استثمار بإدارة كاملة، و31 صندوق يقدم خدماته بواسطة النوافذ الإسلامية (بن قايد الشيخ ، 2019، 2020)

الجدول رقم (08): تطور عدد الصناديق الاستثمار الإسلامية وصافي قيمتها في سوق رأس المال الإسلامي

المال الإسلامي الماليزي بين (2007 - 2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات الأسهم
193	188	178	169	164	155	150	149	134	عدد الصناديق الإسلامية
612	612	595	569	587	584	565	579	521	عدد إجمالي للصناديق
52.12	46.66	42.82	35.36	27.9	24.04	22.08	17.19	16.90	صافي قيمة الموجودات للصناديق الإسلامية (مليار رينجيت ماليزي)

346.52	343,02	335.51	294.85	249.5	226.81	191.71	134.40	169,40	إجمالي صافي قيمة الموجودات للصناديق
15%	%13.6	%12,8	12%	%11,2	%10.6	%11.52	12.08%	% 10	نسبة الصناديق الإسلامية إلى إجمالي الصناديق

المصدر: (نفس المرجع ، نفس الصفحة)

شهد سوق رأس المال الإسلامي الماليزي تطوراً مستمراً في عدد الصناديق الإسلامية خلال الفترة ما بين (2007-2015) حيث ارتفع عددها من 134 صندوق سنة 2007 إلى 193 صندوق سنة 2015، ليبلغ صافي قيمة الموجودات للصناديق الاستثمارية الإسلامية 16.90 مليار رينجيت ماليزي عام 2007 وارتفع إلى مليار رينجيت ماليزي في عام 2015 أي بنسبة زيادة أكثر من 20 % بينما سجلت نسبة نمو أصول صناديق الاستثمار الإسلامية إلى إجمالي الصناديق في بورصة ماليزيا نسبة نمو ما بين 10-15 % خلال الفترة ما بين (2007-2015) (وهي نسبة مقبولة بالنسبة لسوق مالي إسلامي حديث تجربته لا تتعدى عقدين من الزمن ويعمل في ظل نظام مزدوج ما بين النظام المالي الإسلامي والتقليدي كانت هذه التجربة لديه عوامل اقتصادية و سياسية ساعدتها على تطويرها ونجاحها وهي اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، المناخ السياسي لدولة ماليزيا إذ أن الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية (حميمد زينة ، حمدلوسلمى ، المرجع السابق)

2.2. الصيغ التمويلية المعتمدة في الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية والتجربة الماليزية)

تسعى الدول المختلفة في العالم العربي والإسلامي، إلى اعتماد سياسات اقتصادية متنوعة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. يهدف ذلك إلى تحقيق درجة من الاستقرار والرفاهية المعيشية، وتحقيق تقدم كبير نحو تحقيق مفهوم التنمية المستدامة. وتواجه هذه الدول تحديات متعددة في سبيل تحقيق أهدافها، لذا تعمل على وضع أساليب وسياسات تتوافق مع الظروف المحلية المتغيرة، من خلال برامج ومشاريع تنموية متعددة الأبعاد تستهدف تحقيق الأهداف المطلوب.

1.2.2. الصيغ التمويلية المعتمدة في الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية في

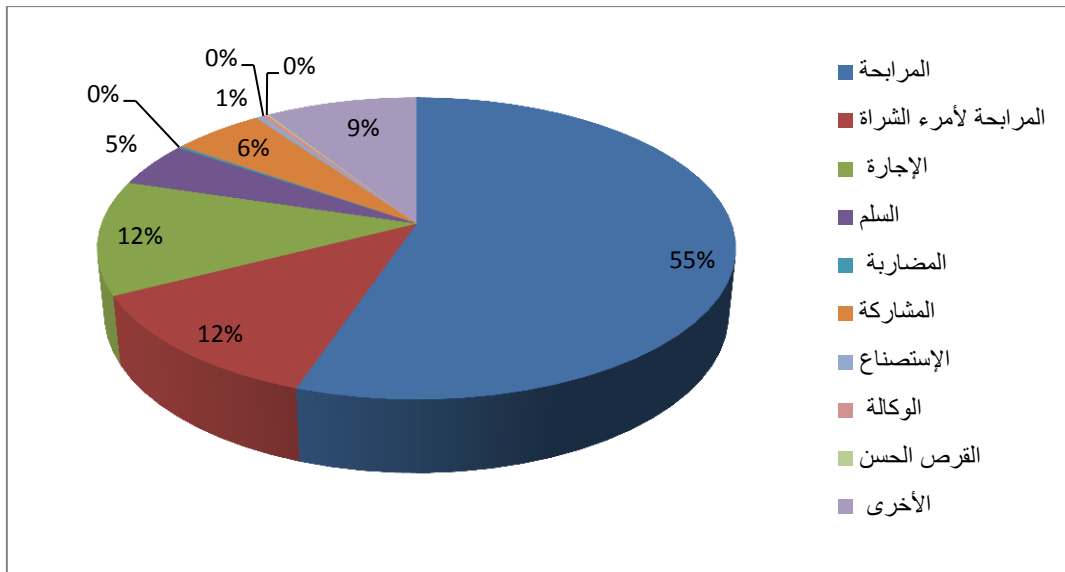
الجزائر:

يُمثل قطاع التمويل الإسلامي أحد الحلول الرئيسية التي تتجه إليها الأنظار في العديد من الدول، بهدف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الذي يسهم في دعم عمليات التنمية. شهد هذا القطاع نمواً سريعاً

خلال السنوات الأخيرة، حتى قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، بفضل جهود مختلف الرواد في هذا المجال. (Tayeb saida, kadari ahmed , 16 april 2020).

الصيغ التمويلية الإسلامية هي أساليب مالية تستند إلى المبادئ الشرعية الإسلامية، وتهدف إلى توفير الخدمات المالية وتمويل الأفراد والشركات والمشاريع وفقاً للأحكام الشرعية. تعتمد هذه الصيغ على تجنب الربا والمصارف الربوية، وتعتبر العدالة والشفافية جوانب أساسية في عملياتها، بحيث تشمل الصيغ التمويلية الإسلامية مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل المضاربة، والمشاركة في الأرباح والخسائر، والإجارة، والتمويل بالعملات، والصكوك الإسلامية

الشكل (04): صيغ التمويل الإسلامي في العالم خلال الربع الأول لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2021

وعليه قمنا بدراسة الصيغ التمويلية المعتمدة في الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على التجربتين (الجزائرية والماليزية):

2.2.2. الصيغ التمويلية المعتمدة في الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية كل من

الجزائر وماليزيا:

أ) صيغة المربحة:

➤ تعريف المربحة: المربحة في اصطلاح الفقهاء هي تملك المبيع بمثل ثمنه الأول وزيادة الربح، أو هي البيع على الثمن الأول، ويمكن تعريف المربحة على أنها: "أحد بيع الأمانة التي يتم فيها بيع السلعة برأس المال وزيادة ربح معلوم حيث يتم في المربحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (سعر الشراء+ مصاريف الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه. (حلموس أمين، كزيز نسرين، 2017)

➤ شروط المراجعة :

- ✓ المراجعة تتطلب المعرفة التامة بأحوال السوق وظروفها وأنواع المنتجات محل التعامل وأماكن توزيع المنتجات، وأخلاقيات التجارة، وهي إحدى أنواع البيوع التجارية المسموح بها شرعاً.
- ✓ يجب أن تكون المراجعة على شيء مملوك للبائع، أي أن يكون له حق الملكية عليه، ويترتب هذا الحق بمجرد انعقاد العقد صحيحاً، حتى لو لم يتم قبض أو حيازة المبيع وتسلمه.
- ✓ من الضروري التعريف بالثمن الذي دفعه البائع، وما يضاف إليه من كافة التكاليف الضرورية للمنتجات، وما جرى عليه العرف التجاري، حتى يكون كل ذلك معلوماً للمشتري عند التعاقد.
- ✓ يجب تعريف المشتري بالبرج سواء كان مبلغاً محددًا أو نسبة، حتى يعلمه ويقبله.
- ✓ يجب أن تكون البيانات المتعلقة بالمراجعة واضحة ومفهومة من قبل المشتري، حتى يكون قادرًا على فهم كافة خصائصها قبل الاتفاق، وذلك لتجنب الجهالة أو الغرر.
- ✓ أي كذب أو خيانة في عملية البيع بالمراجعة تفسدها، ويحق للمشتري الخيار في المضي في العقد أو عدمه.
- ✓ تجوز المراجعة في عروض التجارة والزروع والثمار، أما العقار فتكتنفه صعوبات إدارية وإجرائية تملأها القواعد والقوانين المتعلقة بانتقال الملكية..

تعد من أهم الصيغ التمويلية، نظرًا لقبولها الواسع لدى المتعاملين ولكونها الأكثر أمانًا للبنك. يعرفها البنك بأنها "عملية البيع بثمن الشراء المضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع" وهي أكثر استعمالاً بنسبة % 47,85 (غراب حنان، خروبي لقواس أحمد، ديسمبر 2022).

- دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: بالرغم من الاستخدام الكبير لصيغة المراجعة، إلا أنها لا تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية. هذا يعود إلى أن المراجحات المقدمة من البنوك الإسلامية غالباً ما تكون مارجحات تجارية استهلاكية، كما أنها تفرض على المؤسسات تسديد الأقساط المستحقة في أوقات محددة. ورغم أن المراجعة قد لا توفر تمويلاً مباشراً للمشاريع الإنتاجية، إلا أنها تشجع الطلب على السلع المباعة بالتقسيط، مما يزيد من الأرباح المحققة في المنشآت التي تنتج هذه السلع. في حال كانت هذه المنشآت تعاني من طاقات عاطلة، فإنها ستستغل هذه الطاقات، مما يحقق الاستخدام الكفء للموارد.
- وإذا كانت هذه المنشآت تعمل بأقصى طاقتها، فإن زيادة الطلب على إنتاجها ستجذب رؤوس أموال جديدة للاستثمار فيها وتوسيع الطاقة الإنتاجية. فيما يتعلق بعدم ملاءمة صيغة المراجعة لتمويل رأس المال العامل، نظرًا لتقييدها حرية المنشأة بزمان محدد لتسديد الأقساط، يمكن إجراء مقارنة بسيطة بين تمويل رأس المال العامل عبر البنوك التقليدية وعن طريق المراجعة. المراجعة تساهم فقط في توفير سلع بعينها، وهو ما يتعارض مع وظيفة رأس المال العامل الذي يوجه أساساً لتغطية النفقات النقدية. وعند النظر إلى بعض القطاعات الاستراتيجية كالقطاع الزراعي أو العقاري، نجد أن أغلب متطلبات رأس المال العامل تتمثل في السلع وليس في النقد (سعيد خديجة ، 2017)

(ب) صيغة المشاركة:

➤ تعريف المشاركة: المشاركة اصطلاحاً فهي " عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما ينشأ عنه من غنم أو غرم

➤ شروط المشاركة: يشترط في صيغة المشاركة ما يلي:

شروط المشاركة:

➤ شروط رأس المال:

✓ يجب أن يكون رأس المال متاحاً نقدياً، ويمكن تحويله إلى نقود في وقت المشاركة.

✓ يجب أن يتمثل رأس المال في موجودات نقدية ويجب أن يكون متوفراً عند بدء المعاملة.

➤ شروط توزيع الربح والخسارة:

✓ يتم توزيع الربح بالتساوي بين الشركاء وفقاً للاتفاق السابق.

✓ يتم تقسيم الخسائر بنسبة ملكية لكل شريك بناءً على رأس المال فقط، ولا يُسمح بتحميل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة.

➤ شروط العمل:

✓ يجب أن يكون لكل شريك الحق في التوكيل والقدرة على تمثيل نفسه والآخرين من الشركاء.

✓ يجب أن تكون يد كل شريك يد أمينة في جميع الأمور المتعلقة بأعمال وأموال الشركة، ولا يُضمن إلا في حالة قصوره أو تجاوزه حدود الأمانة.

هي من الصيغ الاستثمارية التشاركية التي يتم فيها إبرام العقد بين طرفين أو أكثر، حيث يشتركون في الأموال والأعمال وكذلك في الأرباح والخسائر وفقاً لنسبة مشاركة كل فرد منهم (محمد الطاهر قادري، البشير جعيد وآخرون، 2014).

• دورها التنموي: تعتبر صيغة المشاركة من الأدوات الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في المجال الاستثمار والتشغيل اضافة الى الحد من التضخم فهي تعمل على محاربة الاكتناز بدرجة الاولى وهذا يؤثر سلبا على الاستثمار وبدوره على عملية التنمية المستدامة ويمكن ابراز دور التنموي لهذه الصيغة من خلال ما يلي: (سعيد خديجة ، المرجع السابق)

✓ تساهم صيغه المشاركة في توسيع الاستثمار من خلال تخفيض تكاليف الاستثمار مما سيعمل على رفع القدرة الشرائية لمستهلكين.

✓ تتميز صيغه المشاركة ايضا بتخطها حاجز الضمانات والذي يعتبر عقبة امام الصغار المستثمرين في الحصول على التمويل مما يساهم بشكل كبير في زياده الدخل الوطني.

✓ تعمل صيغته المشاركة على تمويل رأس المال العام مما يساعد في توفير السيولة اللازمة لحسن السير المشروع وتعمل صيغته المشاركة على توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الحقيقية وذلك لارتباط عمله تمويل بمساهمة البنك في مشروع عكس ما نجده في التمويل التقليدي.

✓ تساهم صيغته المشاركة في الحد من البطالة من خلال تصوير توفير التمويل اللازم لإقامه مشاريع.

(ج) صيغة السلم:

➤ تعريف صيغة السلم :

السلم نوع من أنواع البيوع شرعه الإسلام على خلاف القياس استحسانا، إرفاقا بالعباد وتسهيلا عليهم في معاملتهم، وسدا لحاجتهم. فالسلم إصطلاحا بيع سلعة موصوفة في الذمة، لأجل معلوم، بثمن معجل (علاء الدين محمد علي مصلح ، 2019)

➤ شروط صيغة السلم

شروط تخص كلا البديلين (المسلم (الثمن) ، والمسلم فيه (السلعة) : (المرجع نفسه)

✓ أن يكون كل واحد منهما مالا متقوما في نظر الشرع، بحيث يصح تملكه، وبيعه تحرزا من الخمر والخنزير والميتة وكل ما ليس له قيم من ناحية شرعية

✓ ألا توجد فيهما علة ربا النسئنة، فلا بد أن يكون مختلفين جنسا بحيث يجوز بيعهما لأجل.

✓ فلا يجوز تسليم الذهب والفضة أحدهما بالأخر ، وتسليم الطعام بعضه ببعض لأن ذلك ربا.

➤ شروط الثمن (المسلم):

بالإضافة إلى الشرطين السابقين هناك شروط يختص بها الثمن رأس المال: وهي

✓ أن يكون الثمن معلوما قدرا وجنسا، كم عدده إن كان معدودا أو وزنه إن كان موزونا وجنسه ذهبا أو فضة دينارا أم درهما إلخ

✓ إشرط جمهور الفقهاء تسليم الثمن في مجلس العقد، فلو افترق المتبايعان قبل التسليم بطل العقد، لأنه بيع دين بدين، فالمسلم فيه المبيع ثبت في ذمة البائع، والثمن ثبت في ذمة المشتري

➤ شروط المسلم فيه (السلعة المباعة):

بالإضافة إلى الشرطين السابقين هناك شروط تختص بها السلعة وهي:

✓ أن تكون السلعة معلومة (جنسا، ونوعا، و صفة، و قدرا) ، علما نافيا للجهالة، والمنازعة بين المتبايعين عند حلول تسليم السلعة وهذا بإتفاق الفقهاء .

هي نوع من الصفقات الإسلامية حيث يتم تقديم الثمن للسلعة أو البضاعة على الفور من قبل العميل مع تحديد موعد لتسليم البضاعة في وقت مستقبلي متفق عليه مسبقًا، مما يتيح للعميل إمكانية تسليم السلعة للبنك في الموعد المحدد (غراب حنان، خروبي لقواس أحمد ، المرجع السابق).

يمكن إبراز الدور التنموي لعقد السلم من خلال ما يلي:

- ✓ تمويل رأس المال الثابت للمؤسسات عن طريق توفير الأصول الثابتة اللازمة لإقامة المصانع .
- ✓ تمويل رأس المال العامل، حيث يعتبر عقد السلم ضماناً لعدم توقف العمل وحلاً لمشاكل المصروفات الجارية، مثل دفع أجور العمال. يقوم البنك الإسلامي بتوفير السيولة اللازمة مقابل جزء محدد من الإنتاج يتم تسليمه في وقت لاحق متفق عليه .
- ✓ تمويل الحرفيين وصغار المنتجين، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف التمويل لقطاع الصادرات (سعيدي خديجة ، المرجع السابق).

(د) صيغة الإجارة:

➤ تعريف صيغة الإجارة: تحتل الإجارة في العمليات المصرفية الحديثة مكانة هامة، فهي تجمع بين التمويل والتوظيف، وتصنف على أنها نوع ثالث من البيوع الآجلة (بيع بالتقسيط وبيع السلم). تشتق الإجارة في اللغة من الأجر وهو العوض فالأجر جزاء العمل وثوابه ومكافأته، أما اصطلاحاً فهي تملك المنافع بعوض أو عقد على منفعة مباحة معلومة لمدة معلومة.

فالإجارة هي بيع لمنفعة معلومة بعوض معلوم، فهي عقد تملك منفعة مباحة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة. (بودريالة فايزة، 2021)

➤ شروط صيغة الإجارة: شروط التي يجب أن تتوافر في عمليات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك (طيب لحليح ، فضيلة بارش ، 2018)

- يجب أن يكون موضوع التأجير معروفاً ومقبولاً من الطرفين (استخدام الأصل المؤجر).
- يجب أن تكون عملية التأجير على أصول دائمة.
- يجب تحديد وتعريف مدة التأجير، آجال التسديد، ومبلغ الإيجارات عند توقيع عقد التأجير.
- يمكن تسديد الإيجارات مسبقاً، لأجل، أو بأجزاء وفقاً لاتفاق الطرفين.
- باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات، مدة التأجير، وجميع الشروط الأخرى للعقد.
- في حالة تلف أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر بسبب أمر خارج عن سيطرة المستأجر، فإن ذلك لا يتحملة المستأجر ما لم يُثبت عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل.
- يقع على عاتق البنك إجراء كل أعمال الصيانة والإصلاح اللازمة للحفاظ على حالة الأصل المؤجر لأداء الخدمة المستأجرة، ما لم يكن هناك اتفاق مخالف لذلك، ويتحمل جميع التكاليف الإيجارية الواردة في عقد التأجير.
- يلتزم المستأجر بصيانة الأصل المؤجر وتحمل جميع التكاليف الإيجارية التي تنشأ بعد تاريخ التأجير.

هي عقد يتم بين البنك والمستأجر (العميل/الزبون) حيث يقوم البنك بتأجير الأصول للمستأجر للاستفادة منها وتشغيلها لفترة زمنية متفق عليها، مع دفع أقساط شهرية مقابل الاستخدام، ويُعرف هذا النوع من الإجارة عادة بالإجارة التشغيلية. وفي حالة انتهاء فترة الإجارة واسترجاع الأصل من المستأجر، تسمى هذه الصيغة بالإجارة المنتهية بالتمليك (شوقي بورقية، 2011/2010).

• دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال : يمكن لعقد الإيجار تحقيق التنمية من خلال ما يلي:
✓ تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة معدل العائد. يمكن للبنك الإسلامي أن يوفر للمؤسسات مختلف الأصول الثابتة كالألات والمعدات عن طريق عقد الإيجار المنتهي بالتمليك، مما يمكنها من تخفيض جزء كبير من تكاليف الإنشاء.

✓ تخفيف العبء المالي على رأس المال العامل. تقدم الإجارة المنتهية بالتمليك تمويلاً كاملاً لقيمة الأصول الثابتة من آلات ومعدات، وتوفر في نفس الوقت السيولة النقدية للعميل المستأجر، حيث لا يتعين عليه سداد قيمة الأصل دفعة واحدة، مما يخفف من العبء المالي على رأس المال العامل لديه.

✓ تخطي حاجز الضمانات. تتميز صيغة الإجارة بتخطي حاجز الضمانات الذي يمثل في كثير من الأحيان عقبة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المعدات الحديثة التي ليس لديها القدرة على شرائها بأموال خاصة، مما يتيح للبنوك الإسلامية تمويل هذا القطاع الهام في التنمية الاقتصادية (سعيد خديجة ، المرجع السابق).

هـ) صيغة الإستصناع:

➤ تعريف صيغة الإستصناع:

يعرف الإستصناع في اللغة من صنعه، يصنعه، صنعا، فهو مصنوع وصنع عمله وهي حرفة الصانع أما في الإصطلاح فيعرف على أنه: "عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم ، وهو يختلف عن بيع السلم في إمكانية قيام المشتري بسداد ثمن السلعة نقداً أو بالتقسيت أو عند الإستلام .

كما يعرف على أنه: "عقد لبيع أصل غير موجود يتم بناؤه أو تصنيعه وفقاً للمواصفات المتفق عليها ويتم تسليمه في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد مسبقاً". (لبوخ مريم، بوشامة مصطفى، 2019)

➤ شروط صيغة الإستصناع:

✓ يبرر البنك هامش ربحه في إطار عملية الإستصناع كمقابل مسؤول عن تنفيذ أعمال متعلقة بمشروع العقد، سواء بالتنفيذ المباشر أو بتكليف مقاول آخر.

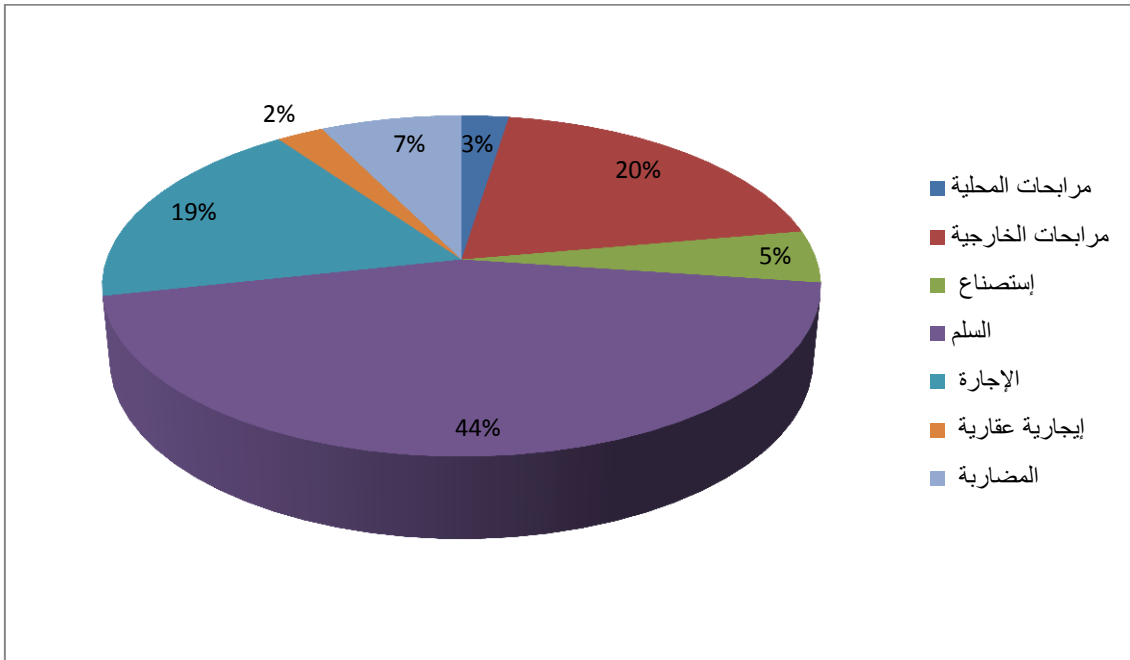
✓ يجب أن يتم الإستصناع على أساس تحويل المادة، تصنيع منتجات نصف مصنعة، أو تجميع مكونات منتج جاهز للاستخدام.

✓ يجب تحديد نوعية، كمية، طبيعة، وخصائص الشيء المطلوب تصنيعه في العقد.

- ✓ يجب أن تكون المواد ممولّة أو توفرها الصانع (المقاول).
 - ✓ يحق للصانع تكليف شخص آخر بتنفيذ كل أو جزء من المشروع.
 - ✓ في حالة عدم مطابقة المشروع المنجز، يحق للمستصنع رفض الاستلام وفسخ العقد على حساب الصانع.
 - ✓ يصبح المستصنع مالكا للمشروع بمجرد توقيع العقد.
 - ✓ يجب تحديد مدة ومكان تسليم الشيء المصنوع في عقد الاستصناع.
- هذه الصيغة هي عقد بناء على مبادئ الفرة، حيث يتفق الزبون مع البنك على صنع بضاعة محددة المواصفات، ويتم تحديد تاريخ مستقبلي لتسليمها، مع تحديد السعر مسبقاً (غراب حنان ، خروبي لقواسي أحمد ، المرجع السابق).

- دورها التنموي: يمكن توضيح الدور الذي تقدمه صيغة الاستصناع في التنمية فيما يلي :
 - ✓ تخفيض تكاليف المنتجات.ثانياً، تنمية القطاعات الاستراتيجية للوطن.
 - ✓ من خلال عقد الاستصناع، يمكن النهوض بقطاع العقارات الذي يعتبر من أفضل المجالات لتطبيق هذه الصيغة .
 - ✓ محاربة البطالة، عادة ما يتطلب عقد الاستصناع استخدام مهارات معينة مثل البنائين، بل ويستلزم في كثير من الأحيان استخدام أكثر من مهارة في نفس الوقت، مما يزيد من معدلات التشغيل ويخفض البطالة بين شرائح واسعة من المجتمع الإسلامي (سعيد خديجة، المرجع السابق)

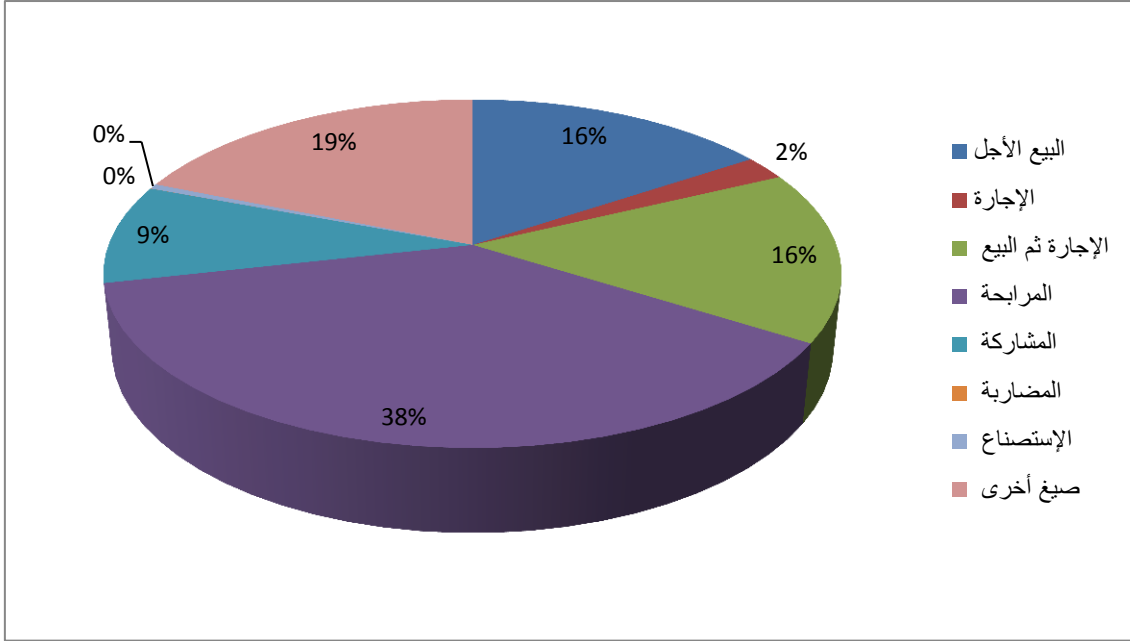
الشكل رقم (05) : نسب الصيغ التمويلية الإسلامية في الجزائر(بنك السلام لسنة 2018)



المصدر: من إعداد الطلبة لثناء على معطيات تقرير البنك السلام لسنة 2018

من خلال الشكل أعلاه، وحسب تقرير البنك السلام الجزائري أن قيمة التمويل التمويلات الممنوحة بلغت قيمتها حوالي 103 مليار دج ، وهذا راجع إلى توسيع قاعدة المتعاملين وتنوع الصيغ التمويلية لتحقيق التنمية والأهداف المنشودة ، حيث نلاحظ أن صيغة السلم استحوذت على النسبة الكبيرة والتي بلغت 44%، ثم تلتها كل من صيغة الإجارة بنسبة قدرت بـ 19% ، بحيث يتم تطبيق هذه الصيغ مع ما يتوافق مع الضوابط الشرعية التي نص عليها الإسلام

الشكل رقم (06) : نسب الصيغ التمويلية الإسلامية في ماليزيا (البنك نيجارا لسنة 2016)



المصدر: (مخلوف سهام، عقبة سحنون ، 2022)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن صيغة المربحة والتي قدرت بنسبة حوالي 40% تأخذ حصة الأسد من مجموع الصيغ التمويلية الأخرى، ثم تلتها صيغ الأخرى التي يعتمد عليها البنك "نيجارا" بنسبة 19%، ثم كل من صيغتي البيع بالأجل والإجارة ثم البيع بنسبة 16% ، في حين على غرة سجلت صيغتي المضاربة والإستصناع نسب جد ضئيلة.

الجدول رقم (09): يوضح طبيعة التمويل المعتمدة في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (الوحدة: مليار رانجيت ماليزي)

طبيعة التمويل	2006	2007	2008	2009
البيع بالتعجيل	29,845.0	31,630.3	34,533.0	35,783.1
الإجارة	762.9	1,153.5	2,774.1	2,973.1
الإجارة ثم البيع	21,470.0	25,806.1	31,847.2	33,697.1
المربحة	5,300.0	9,691.7	15,854.8	18,583.5

1,333.2	1,137.1	374.4	156.8	المضاربة
389.3	314.0	105.8	147.9	المشاركة
1,477.3	1,384.2	804.1	509.0	الإستصناع
13,836.7	16,802.4	15,818.0	15,958	تمويلات أخرى
108,030.0	104,647.6	85,957.8	73,368.1	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن التمويل الاسلامي في ماليزيا يشهدا تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمة التمويل في هذا المجال من 386,73 مليار رانجيت سنة 2006 الى 108.30 مليار رانجيت سنة 2009 ، حيث تصدر التمويل عن طريق البيع بالتعجيل الفترة 2006_2009 أين بلغت قيمته 35,783 مليار رانجيت، وهو ما يشكل ما نسبته 33 % من اجمالي التمويلات في النظام المصرفي الاسلامي في ماليزيا، تليها مباشرة الاجارة بالبيع التي بلغت نحو 33,697 مليار.

ومنه يمكن القول أن قطاع التمويل الاسلامي الماليزي مستمرا في تحقيق النمو يدعمه في ذلك قوة البيئة التنظيمية والمبادرات الحكومية المتعددة التي تهدف الى فتح أحدث الامكانيات أمام التمويل الاسلامي من خلال القوانين التي أصدرتها خلال سنوات، 1983، 1984، 2003، و 2007 والتي جاءت لتشجيع التمويل المطابق للأحكام الاسلامية.

3.2. دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية والتجربة الماليزية)

1.3.2. أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تلعب الصناعة المالية الإسلامية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعتمادها على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تشجع على العدالة والمشاركة في المخاطر، مما يساهم في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة ويعزز الاستقرار المالي، وذلك باعتمادها على أدواتها. حيث تجذب الصناعة المالية الإسلامية الاستثمارات نحو مشاريع تنموية وبنية تحتية مما يعزز من النمو الاقتصادي. كما تدعم المؤسسات المالية الإسلامية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم التمويل بدون فوائد، مما يساعد على خلق فرص عمل وتقليل الفقر.

علاوة على ذلك، تشجع الصناعة المالية الإسلامية على الاستثمار الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية، مما يضمن أن تكون الأنشطة الاقتصادية متوافقة مع القيم الأخلاقية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2.3.2. أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة جزائرية):

يعتبر بنك البركة الجزائري من أهم البنوك الرائدة في تطبيق المالية الإسلامية بطريقة ابتكارية معاصرة مبنية على اجتهاد الخبراء والمجمعات الفقهية، وبالرغم من نشاطه تحت إشراف ورقابة البنك المركزي في ظل سياسة نقدية ربوية إلا أنه يساهم بصفة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبعث روح الاقتصاد التضامني في البلد، عن طريق تعبئة المدخرات ودعم المشاريع الاجتماعية و المقاولاتية من خلال صندوق الزكاة والوقف والقروض الحسنة (خثير هواري، 2022)، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

✓ إطار جهود البنك لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر لسنة 2016 فقد عقد إتفاقية مشترك بقيمة 2مليار دينار جزائري مع بنك التنمية المحلية لتطوير 25000 هكتار للإنتاج الزراعي

✓ يعتزم البنك إنشاء شركة الصناديق الإستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة وذلك مع بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إضافة إلى إنشاء شركة خدمات تكنولوجيا المعلومات والمشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة.

✓ يشارك بنك البركة الجزائري في برنامج البركة للإستدامة والمسؤولية الجماعية والذي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعمل فيها المجموعة ومنها الجزائر، فعلى سبيل المثال فقد رمى البرنامج إلى خلق ما مقداره 680فرصة عمل في الجزائر سنة 2016 وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات البطالة.

وفي إطار جهود البنك البركة الجزائري لدعم الفرص الاقتصادية، قام البنك بتوفير التمويل بالمراحة والقرض الحسن لعدد من الأنشطة وفق الشريعة الإسلامية، وشمل ذلك نطاقا واسعا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المجالات المختلفة (سعيدي خديجة، المرجع السابق) وذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): برنامج بنك البركة في تحقيق التنمية الاقتصادية

السنوات	القطاعات	المبالغ (ألف دولار أمريكي)
2012	الزراعة والتشجير وصيد السمك	206
	التجارة	181
	الخدمات	414
	الإنتاج	140
	الصناعة	279
	الإجمالي	1220

85	الصناعات التقليدية	2013
127	التجارة	
42	الخدمات	
10	الإنتاج	
264	الإجمالي	
13	الصناعات التقليدية	2014
21	التجارة	
58	الخدمات	
31	الإنتاج	
123	الإجمالي	
28	قطاع الإنتاج	2015
07	التمويل الشخصي والإستهلاكي	
35	المجموع	

المصدر (سعيدي خديجة ، المرجع السابق)

من خلال الجدول نلاحظ بأنه قدر مجموع ميزانية بنك البركة ب 270996 مليون دج عند نهاية 2018 مسجلة بذلك زيادة قدرها 22363 مليون دج أي بنسبة 8.99% مقارنة بالسنة المالية 2017 و 28.83% بسنة 2016.

أما حقوق الملكية فقد قدرت ب 27429 مليون دج نهاية سنة 2018 مقابل 24576 مليون دج لسنة 2017 بزيادة قدرها 11.75% وبلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 223995 مليون دج سنة 2018 مسجلة زيادة بمعدل 7.69% مقارنة بالسنة المالية لسنة 2017 و 31.59% مقارنة بالسنة 2016.

وارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 16783 مليون دج مسجلا 156460 مليون دج نهاية سنة 2018 أي بزيادة قدرها 12.02% مقارنة بالسنة الفارطة.

أما الأيراد المصرفي الصافي فقد قدر ب 11850 مليون دج بمعدل إضافي نسبته 36.69% بين سنتي 2017 و 2018، مسجلا بذلك نتيجة صافية بحوالي 5167 مليون دج مقابل 3548 مليون دج ما بين نفس السنتين كذلك. وقد أعطت البركة أولوية تركيزها في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2020 لخلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والطاقة المستدامة.

3.3.2. أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة ماليزية):

من المهم الإشارة إلى أن ماليزيا تلعب دور القائد في هذه الصناعة في المنطقة ، وتعتبر من الدول الرائدة عالميا في صناعة المالية الإسلامية، خصوصا في مجالات المصرفية الإسلامية والصكوك والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بفضل تميزها وهذا ما أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيقها لبعض المؤشرات التي يمكن توضيحها كالآتي:

1. تنوع المنتجات المصرفية: عموما تم تصميم المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام مبادئ المعاملات مثل المرابحة، الإستصناع، الإجارة، المضاربة وغيرها، إذ أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تقدم أكثر من 50 منتجا وخدمة تطورت على مدى أربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: عام 1983 كان المنتجات الأولية تشمل ودائع الحساب الجاري، حسابات إستثمار المضاربة ، وبيع بالتعجيل لتمويل الإسكان .

المرحلة الثانية: عام 1993 تم إضافة منتجات جديدة مثل المرابحة، تمويل رأس المال العامل بين البنوك الإسلامية ، سوق المال ، توريق الأصول .

المرحلة الثالثة: عام 1999 تم إدخال منتجات جديدة مثل بطاقة الإئتمان الإسلامية ، التمويل الإسلامي، وإجارة الثابتة .

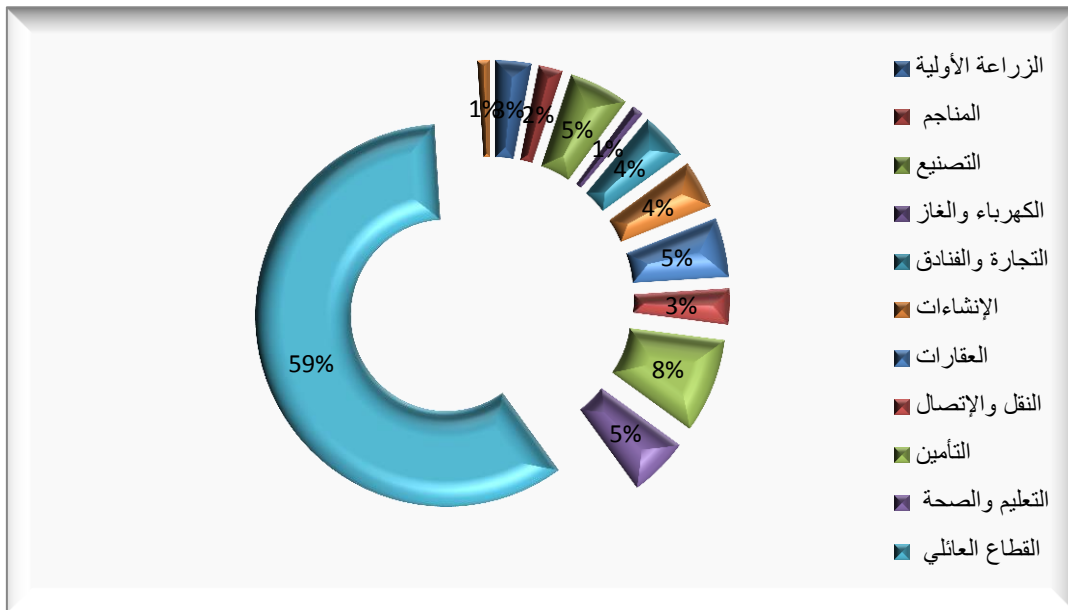
المرحلة الرابعة: والتي هي حاليا: بدأت البنوك بتقديم منتجات مثل المشاركة، المشاركة المتناقضة، التمويل عن طريق المضاربة ، المشتقات المركبة، وتحوط جميع المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثا (مبطوش العلجة، بوجنان خالدية، 2023).

2. القدرة على مواجهة المخاطر المالية : استطاعت ماليزيا إنشاء سوق بين البنوك من خلال اتباع القواعد الصارمة للتمويل الإسلامي في عام 1994 ، تهدف السماح لمعالجة مشكلة السيولة الكامنة في التمويل قام البنك المركزي الماليزي بنك Negara بخلق سوق مالية اسلامية للبنوك الإسلامية للاستثمار في بنك إسلامي آخر وفقا لمبادئ التمويل الإسلامي من خلال أداة مالية مخصصة و " بين البنوك المضاربة للاستثمار " ، كما قامت الحكومة الماليزية أيضا بإطلاق مجموعة من الاستثمارات الحكومية (GII) وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطوير في عقود التمويل " البيع بالتعجيل " القابلة للتداول في السوق الثانوية، مما عزز سوق ما بين البنوك الإسلامية والحد من خطر حدوث أزمة سيولة، كما قام بنك نيجارا أيضا في عام 1997 بإنشاء مجلس الشريعة الاستشاري (SAC) وهي الهيئة التي تضمن أن الأصول المالية تفي بمتطلبات الشريعة (دقيش جمال ، 2022).

تم تعيين بنك Negara عام 1999 للقيام بدور مقرض للبنوك الإسلامية، وتم استحداث أدونات الخزانة الإسلامية (ITB) (عام 2004 ، وهي أول أدونات خزانة إسلامية في العالم، الأمر الذي ساهم في تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية في عز الأزمة المالية سنة.

3. الاستحواذ على اصدارات الصكوك الإسلامية العالمية: كما هو معلوم فإن السندات المدعومة على الأصول الحقيقية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فان ثلث سوق السندات العالم في ماليزيا، والدولة نفسها اعتمدت هذه الأداة التي تصدر بانتظام الصكوك المقومة بالدولار منذ عام 2002 ، والشكل التالي يبين اجمالي اصدارات الصكوك في العالم فقد واصلت ماليزيا خلال سنة 2013 السيطرة على سوق الصكوك العالمية، حيث بلغ حجم اصدار الصكوك حوالي 37.5 مليار دولار أي بنسبة 70.5 بالمائة من القيمة الاجمالية للصكوك، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى اصدارات البنك المركزي والتي بلغت نحو 28.2 مليار دولار، تليها دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت فيها اصدارات الصكوك خلال 2013 نحو 15.6 مليار دولار، تتصدرها السعودية بنحو 9.27 مليار دولار أي بنسبة 10.3 بالمائة من القيمة الاجمالية للصكوك، تليها الإمارات التي استعادت نشاطها من خلال اصدارات فاقت 5.16 مليار دولار أي بنسبة 6.9 بالمائة من اجمالي الصكوك العالمية حيث شهدت بعض الاصدارات لصكوك الشركات الكبرى (هيئة كهرباء ومياه دبي ، طيران الامارات وبنك دبي الاسلامي) حيث كان كل اصدار بقيمة 1 مليار دولار، ومن ثم جاءت كلا من إندونيسيا وتركيا بنسب 5 بالمائة و 3.7 بالمائة على التوالي (لشهب صادق، بوريش أحمد ، المرجع السابق).

الشكل رقم(07): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب كل قطاع لسنة 2015



المصدر: (إبتسام ساعد، رايح خواني ، سبتمبر 2017).

من خلال الشكل اعلاه، نستنتج بصورة عامة تم استخدام 59% من التمويل الإسلامي عام 2015 ضمان قطاع الأسر مما يعني وجود إمكانية كبيرة للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد، وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات كعقود المشاركة المتناقضة والإجارة ومرابحة السلع .

4.3.2. تقييم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن تقييم الصناعة المالية الإسلامية وما حققته من نمو ملحوظ ومعتبر تدعو للتساؤل عن أسباب التطور الذي شهدته وعوامل النجاح الذي حققته وحجم التأثير الذي خلفته على المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تبنت نظامها أو مكنتها من القيام بأعمالها. وفي المقابل من ذلك نجد عددا من الدول لا تزال لا تعترف بأهميتها، وإن سمحت لها أن تنشط فلم تمنحها من الأطر التشريعية ما يسهل عملها ومن الآليات العملية ما يناسب مبادئها، ومن القواعد القانونية ما يقن علاقاتها وينظمها.

1.4.3.2. تقييم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجربة جزائرية:

نظراً لأهمية استجابة الجهات الدولية للمالية الإسلامية، استهدف البحث في جوانبه المختلفة. وأظهرت النتائج أن الجزائر، على الرغم من وجود نشاط سابق للمصارف الإسلامية، تظل استثناءً في المنطقة المغربية. ففي الآن البلد الوحيد في المنطقة التي لم تطبق قوانين تتعلق بالمالية الإسلامية، على الرغم من تاريخها السابق في هذا المجال.

الجزائر تعتبر ثالث استثناءً بعد موريتانيا ومصر، حيث لم تقم بعد بتشريع لأي من مؤسسات أو منتجات المالية الإسلامية، على الرغم من انتشارها ونسبتها الأكبر في تلك الدول مقارنة بالجزائر. فنصف البنوك في موريتانيا تعمل بأسس إسلامية، بينما تبلغ قيمة الأصول المالية الإجمالية في مصر تقريباً عشر القيمة الإجمالية للأصول المالية، وهناك تقدم في إصدار قوانين للصكوك وشركات التأمين التكافلية في تلك الدول، والتي ساهمت في تأسيس أولى المصارف الإسلامية من خلال قرارات خاصة.

في إفريقيا، تعتبر 32 دولة من بين 53 دولة تشهد نشاطاً ملحوظاً في المالية الإسلامية، حيث يشهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في القارة. تبرز دول ذات أقلية مسلمة في هذا السياق، حيث تتنافس للحصول على مكانة مرموقة في هذه الصناعة على مستوى القارة. تسعى هذه الدول بجدية لوضع أطر قانونية تنظم هذا القطاع، وهو ما تم بالفعل في بعض الدول مثل نيجيريا، السيشل، جنوب إفريقيا، كينيا، وأوغندا. على الجانب الآخر، تبقى حصة الجزائر في سوق الأصول المالية الإسلامية في إفريقيا محدودة، حيث لا تتجاوز 3% من إجمالي هذا السوق.

تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في شكلين اثنين، المصرفية والتأمين، حيث تتوفر الخدمات المصرفية الإسلامية في 3 مصارف هي بنك البركة الجزائري ذو رأس المال المختلط الذي ينشط منذ سنة 1991 وبنك السلام (الإماراتي) الذي ابتداء أعماله في سنة ونافذة إسلامية في بنك تقليدي أجنبي خاص هو

بنك الخليج (رأسمال قطري) انطلقت خدماتها منذ سنة 2009 . بالإضافة إلى شركة سلامة للتأمينات التي تقدم خدمات تكافلية منذ اعتمادها سنة 2006 وهي امتداد لشركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المعتمدة سنة 2000 (حمزة شودار، المرجع السابق)

مع العلم أن بنك الخليج الجزائر يقدم تمويلات إسلامية وفق صيغتي المرابحة والسلم، حيث سجلت سنة 2011 قيمة 13.498 مليار دج ما يشكل 30 % من محفظة القروض التي قدمها البنك بمعدل نمو يفوق 74% عن قيمتها سنة 2009 . في حين أنها شكلت 22 % من إجمالي القروض التي قدمها البنك للمؤسسات الاقتصادية سنة 2013 بزيادة قدرها 45.1 % عن سنة 2012 وبارتفاع قدره 137 % عن قيمتها في سنة 2011 . وفي جانب الودائع؛ تشكل الودائع الاستثمارية لديه ما قيمته 44 % من إجمالي بند التوظيفات لأجل .
(rapport annuel, 2011.2012.2013.)

إن تجربة بنك الخليج الجزائر وما تميزت به من مؤشرات نمو للتمويل الإسلامي المحصور في صيغة المرابحة لديها، دليل على تعطش السوق الجزائرية لمثل هذه الخدمات؛ فحين يشكل التمويل بالمرابحة أكثر من 30 % من محفظة قروض بنك تقليدي وتشكل الودائع الاستثمارية أكثر من 44 % من الودائع لأجل لديه، فهذا يعني أن البنك يقترب من أسلمة نصف استثماراته وموارده، وهو انعكاس واضح لحجم الطلب على المعاملات الشرعية لدى عملاء النظام المصرفي الجزائري، مدخرين ومستثمرين يتميز النظام المصرفي الجزائري بسيطرة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي، ادخارا وتمويلا، إذ تمثل حصة المصارف العمومية الستة من إجمالي الأصول المصرفية 85.9 %، ويتقاسم 14 مصرفا خاصا النسبة المتبقية ولا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2% من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري. في حين أنها تمثل حوالي 15 % من النشاط المصرفي الخاص الذي تعرف فيه منافسة قوية خاصة من البنوك الفرنسية (بنك الجزائر، 2013).

2.4.3.2. تقييم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجربة ماليزية:

من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات المتعلقة نجد ان الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا حققت نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الإشرافية والرقابية من خلال تطوير مجالين أساسيين، فيتعلق الأول منه بالإطار القانوني اللازم لنجاح المصارف الإسلامية، فصدرت القوانين والتعليمات المنظمة لعملها التي تتميز في مجملها باستقلاليتها عن قوانين المصارف التقليدية كقانون خدمات المالية الإسلامية 2013، في حين يتعلق الأمر الثاني في إنشاء البنية التحتية للمصرفية الإسلامية وأهمها المؤسسات التعليمية الداعمة ومكاتب المحاماة لصياغة العقود الشرعية ومكاتب الوساطة ومؤسسات التحكيم وتدريب القضاة على خصوصية المالية الإسلامية وهو الأمر الذي مكنها بان تكون من بين

الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، الأمر الذي · والأسواق المالية وشركات التأمين الإسلامي جعلها تساهم بقسط كبير في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (لشهب الصادق، بوريش أحمد، المرجع السابق).

ويمكن حصر أهم إنجازات المالية الإسلامية في ماليزيا في:

✓ دعم حكومي ومساندة قوية، تمثلت في إدراج المالية الإسلامية ضمن الإستراتيجية التنموية الشاملة في ماليزيا، والتي عبرت عنها بإطلاق قانوني البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي منذ 30 سنة، وما استتبع من إجراءات قانونية وشرعية وضريبية في إطار دعم الصناعة المالية الإسلامية.

✓ دعم البنك المركزي ولجنة البورصة للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، سواء في الناحية الشرعية بتنصيب المجلس الاستشاري الشرعي الوطني الذي يمثل المرجعية الشرعية للمعاملات المالية، أو من ناحية إصدار مختلف المبادئ الإرشادية المتعلقة بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها البنوك الإسلامية وشركات التكافل ومنتجات الصكوك وصناديق الاستثمار، وشهدت سنة 2013 إصدار المعايير الشرعية ل 12 عقد تمويلي تعتبر في حكم التقنين الشرعي لمنتجات التمويل الإسلامي.

✓ وضوح الإطار القانوني والتشريعي، وملاءمته للنشاط المالي الإسلامي، بالإضافة لتطويره وتحسينه وترقية مضامينه دوريا بما يناسب تطور الصناعة ونموها، ووضع دليل للحوكمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل زيادة فاعلية إدارة المؤسسات المالية لإسلامية.

✓ ترقية التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وزيادة الثقة لدى المتعاملين فيها بدخول الخزينة العمومية بقوة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية بمختلف صيغها.

✓ الاهتمام بالموارد البشرية عن طريق إنشاء مراكز البحث والتكوين والتدريب المتخصصة وتدريب المالية الإسلامية في الجامعات في مختلف ISRA, INCIEF, ICLIF, IBFIM على غرار الأطوار التعليمية.

✓ الاهتمام بمخاطر التمويل الإسلامي ومشاكل السيولة وإصدار الآليات المناسبة على مستوى السياسات النقدية للبنك المركزي، وتطوير السوق النقدية الإسلامية وإنشاء سوق رأس المال الإسلامية بجانب التقليدية، ما أسهم في زيادة تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية (حمزة شودار، المرجع السابق).

✓ في ماليزيا 38 مؤسسة مصرفية تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، منها 16 بنكا إسلاميا و 14 نافذة و 5 مؤسسات لتمويل التنمية و 4 بنوك إسلامية دولية، من ضمنها 16 مؤسسة مصرفية أجنبية، بلغ حجم أصولها بنهاية سنة 2014 أكثر من 496 مليار رينجيت وزيادته قدرها 30 % مقارنة بنهاية سنة 2013.

✓ عدد الصكوك المصدرة من الحكومة والشركات الماليزية منذ 1996 وحتى نهاية 2013 تجاوز 2438 صكاً، بقيمة إجمالية تجاوزت 325 مليار دولار، رقمان يعكسان أهمية التمويل الإسلامي في تنمية

ماليزيا. في إطار سوق مالية مزدوجة تقدم عدة حلول أمام المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة الأصول والسيولة والاستثمار (Thomson Reuters, 2014).

✓ وفي خدمات التأمين التكافلي تنشط 12 شركة تكافل و 4 شركات إعادة تكافل بلغ حجم أصولها المكتتبة بنهاية سنة 2014 حوالي 27 مليار رينجيت وهي سوق التكافل الثانية بعد السوق السعودية (CENTRAL BANK OF MALAYSIA, 2015).

خلاصة الفصل:

تم دراسة دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا الفصل من خلال استكشاف واقع الصناعة المالية الإسلامية والاعتماد على تجارب محددة في هذا المجال. تم التركيز على الحملات الداعمة والاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة الجزائرية لهذا القطاع في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى إصدار قوانين ولوائح تنظيمية تنظم نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتسمح للمؤسسات المالية التقليدية بتقديم خدمات إسلامية. على الرغم من التحديات التي تواجهها في البيئة المحيطة، تسعى هذه المؤسسات لتحقيق الأهداف المنشودة.

أما بالنسبة للتجربة الماليزية، فإنها تُعدُّ من أبرز التجارب العالمية في صناعة المالية الإسلامية، حيث جعلت ماليزيا نفسها واحدة من الدول الرائدة والمتقدِّمة في هذا المجال. وقد جعل هذا الإنجازها وجهة للمؤسسات المالية والحكومات والبنوك التي ترغب في تصميم برامج مالية إسلامية. وقد كان الابتكار الرئيسي وراء تطويرها وإصدارها للعديد من المنتجات المالية الإسلامية، مما ساهم في تعميق وترسيخ العمل بالأدوات الإسلامية في السوق المصرفية والمالية. وقد حققت التجربة الماليزية في هذا المجال العديد من النجاحات، بما في ذلك تهيئة القطاع المصرفي والمالي الإسلامي للمنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي، وأدى النجاح الذي حققه البنك المركزي الماليزي في تطوير أكثر من مئة منتج وخدمة مالية إسلامية في السوق، إلى تعزيز دوره وتجاوز توقعاته، بالإضافة إلى إصدار منتجات وأدوات مبتكرة على الصعيد العالمي.



خاتمة

من خلال بحثنا هذا نستخلص، أن صناعة المالية الإسلامية تمثل نموذجًا مهمًا في عالم الاقتصاد، حيث تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها. تتميز هذه الصناعة بتوجيه جهودها نحو الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع، وذلك من خلال توفير الخدمات المالية التي تتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية، مثل الصيرفة الإسلامية، والتمويل بالمشاركة، والتأمين والاستثمار الإسلامي.

ما لاحظناه أن الدولة الجزائرية تسعى إلى تطبيق الصناعة المالية الإسلامية في معاملاتها الاقتصادية لكنها تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة مع اللوائح التنظيمية التي تصدرها في هذا المجال، وبالرغم من أن هناك العديد من النوافذ الإسلامية تتعامل بالمعاملات التي تفرضها الشريعة الإسلامية إلا أنه بالنسبة ضئيلة جدا، ومرات تكون معاملات بالفائدة (الربوية).

أما بخصوص التجربة الماليزية في صناعة المالية الإسلامية تعد واحدة من الأبرز عالمياً، حيث جعلت ماليزيا نفسها من الدول الرائدة والمتقدمة في هذا المجال. هذا الإنجاز جعلها وجهة مفضلة للمؤسسات المالية والحكومات والبنوك التي تسعى لتصميم برامج مالية إسلامية. الابتكار الرئيسي وراء تطويرها وإصدارها لعدد من المنتجات المالية الإسلامية ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الأدوات الإسلامية في السوق المصرفية والمالية. التجربة الماليزية حققت نجاحات عديدة في هذا المجال، بما في ذلك تعزيز قطاع المالية والمصرفية الإسلامية للمنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي.

باختصار، يمكن القول إن الصناعة المالية الإسلامية تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي تعتبر نموذجًا يحتذى به في تقديم خدمات مالية شاملة وعادلة تساهم في بناء اقتصاد قائم على المبادئ الإسلامية ويحقق الازدهار للجميع دون تمييز.

(1) نتائج الدراسة :

✓ تقدم المنتجات المالية الإسلامية بدائل شرعية للتمويل التقليدي، مما يمكن أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية دون اللجوء إلى الفوائد الربوية المحرمة. هذا يمكن أيضًا الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل بطرق متوافقة مع المبادئ الإسلامية.

✓ يُشجع النظام المالي الإسلامي على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات. وهذا يعزز نمو الاقتصاد الحقيقي ويخفض مستوى البطالة.

- ✓ ركز النظام المالي الإسلامي على الاستثمار في المشاريع والأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة وتحقق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- ✓ على الرغم من التطور الكبير للصناعة المالية الإسلامية حول العالم، إلا أنها تتعرض إلى العديد من - التحديات أهمها: الأطر القانونية؛ مشاكل مع البنوك المركزية؛ المنافسة من طرف البنوك التقليدية.
- ✓ شهدت الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تأخر في تبنيها، فمنذ صدور قانون النقد والقرض سنة - 1990 الذي سمح للبنوك الإسلامية بمزاولة نشاطها في الجزائر، لم يتم صدور قوانين تنظم عمل الصناعة المالية الإسلامية إلا بعد صدور القانون 02 / 20 .
- ✓ نجد ان ماليزيا بتجربتها الناجحة قد ارسلت رسالة واضحة تدعوا فيها كل الدول الاسلامية أو غير الاسلامية بظرورة تبني نظام بديل مواز للنظام التقليدي مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين وكذا العملاء في إختيار العمل بالصيغة التي تناسبهم.

(2) التوصيات

- بناءً على دراسة دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ✓ يجب على الحكومات والجهات المعنية تطوير التشريعات والبنية التحتية المالية الإسلامية لتوفير بيئة استثمارية ملائمة وداعمة لنمو الصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ ينبغي تعزيز الجهود لتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية لتشمل مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات مختلف الشرائح في المجتمع.
- ✓ يجب تعزيز الثقيف المالي حول المبادئ والقيم الإسلامية للمالية والاستثمار لدى الجمهور العام والمستثمرين لتعزيز الوعي بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية للصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ يجب على الدول العمل على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الصناعة المالية الإسلامية من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وتطوير الشراكات المؤسسية.
- ✓ ينبغي دعم البحث والتطوير في مجال الصناعة المالية الإسلامية لتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق وتعزز التنمية الاقتصادية.
- ✓ تقوية الأطر القانونية والتشريعية التي من شأنها أن تحكم وتحمي الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وتسهل عملها.
- ✓ الاقتداء بالتجربة الماليزية في ما يخص الاطار التنظيمي والقانوني لبناء نظام مصرفي اسلامي قوي.

✓ إقامة منظومة مؤسسات للمالية الإسلامية من بنوك ,صناديق استثمار اسلامية، مؤسسات تأمين تكافلي وإعادة تأمين مؤسسات الأوقاف والزكاة متكاملة ومتعاونة لتفعيل وتبادل الخبرات؛
✓ -توسيع مجال العمل ببقية الصيغ في المعاملات بالمصارف الإسلامية وعدم التركيز على البيع بالإجارة أو المرابحة فقط بل يجب أن يتعدى ذلك بإستهداف العمل بصيغ مثل الإستصناع والمشاركة بصورة أكبر لخلق تنمية حقيقية في المجتمع وهو تحدي يجب على تلك المصارف الوصول إليه

(3) آفاق الدراسة

- ✓ أثر التكنولوجيا المالية الحديثة على صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية.
- ✓ التأثيرات السياسية والثقافية على تطور ونجاح الصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ أثر الصناعة المالية الإسلامية على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة
- ✓ قدرة الصناعة المالية الإسلامية على توفير الخدمات المالية في المجتمعات النامية .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القرءان الكريم :

(1) سورة البقرة. (الآية 275).

(2) سورة البقرة. (الآية 286).

(3) سورة هود. (الآية 61)

القوانين والمراسيم

- (1) أنظر قانون - 90 - 10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 ، المتضمن قانون النقد و القرض، الصادر في الجريدة، الرسمية يوم 18 أبريل 1990 ، العدد 16.
- (2) انظر أحكام الأمر - 03 - 11 المتعلق بقانون النقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 ، الصادر بتاريخ 37أوت 2003 ، جريدة رسمية العدد 5
- (3) أنظر القانون رقم - 10-17 ، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الصادر في الجريدة الرسمية يوم 12 أكتوبر 2017 العدد 57 المتضمن لأحكام تتعلق بالتمويل غير التقليدي.

المعاجم والقواميس :

(1) ابن المنظور. (1956). لسان العرب. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.

الكتب :

- (1) (2004). تأليف عبد الرحمان توفيق، المناهج التدريبية المتكاملة (صفحة 23). مصر : مركز الخبرات المهنية للإدارة .
- (2) السويلم إبراهيم سامي. (أفريل 2004). تأليف صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي (صفحة 10). الكويت: دار المنشورة للتدريب.
- (3) شيخي حمزة ،إبراهيم الجزراوي. (1998). الإدارة المالية الحديثة. عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.
- (4) صالح صالح . (2020). أساسيات المالية والإقتصاد الإسلامي ،دراسة تأصيلية ومراجعة تقييمية على ضوء المستجدات العلمية والتحولات الوقائعية . الجزائر: دار الجزائرية للنشر والتوزيع.
- (5) صقر صقر أحمد. (2004). التنمية الاقتصادية. تأليف التنمية الاقتصادية. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

- (6) طه رانيا الشيخ. (2021). تأليف رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته (صفحة 6،7). أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.
- (7) محمد الطاهر قادري، البشير جعيد وآخرون. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. تأليف لمصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول (صفحة 29). بيروت : مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع..
- (8) نرمين مجدي. (2021). تأليف مجدي نرمين، مفاهيم إقتصادية أساسية : الناتج المحلي الإجمالي (صفحة 8،7). أبوظبي المملكة الإمارات العربية المتحدة.
- (9) نوري غني سعيد. (20, 01 2020). التنمية بين المفهوم والإصطلاح. التنمية بين المفهوم والإصطلاح، صفحة 01.
- الرسائل والأطروحات:**
- (1) بعوش سعاد، زعنون سهام . (2023/2022). تجربة الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية _ دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت . مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير . كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون ، تيارت / الجزائر: ص 11.
- (2) بن قايد الشيخ . (2019،2020). دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008_2017). أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص : علوم إقتصادية . كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، غرداية : ص 263.
- (3) حكيم لوح. (2016/2017). دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدل النمو الإقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر 1990. 2013. رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، 96,95. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم..
- (4) حميمد زينة، حمدلو سلى. (2021/2022). واقع وآفاق صناعة صناديق الاستثمار الإسلامية في الدول العربية. مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، - جيجل:- ص 01.
- (5) الدليبي خالد شحود خلف. (2002). تقويم الكفاءة وفاعلية الأداء الإقتصادي للمصارف الإسلامية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية. ص09.

- (6) راجح أمين المناسبع. (2018/2017). صناعة الهندسة المالية و إمكانية حكومة عطياتها الصناعة المالية الإسلامية نموذجاً. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم العلوم الاقتصادية. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير: ص 23.
- (7) زكري بوحصان. (2023/2022). المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة دراسة حالة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 03. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريج.
- (8) ساسية جدي. (2015/2014). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا و السودان. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: أسواق مالية و بورصات. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة: ص 136.
- (9) سعيدة حرفوش. (2017/2016). دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة السودان ماليزيا الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 104. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر03، الجزائر.
- (10) شريفة بن يحي، مروة مزيتي. (2022/2021). آلية التحول من نن الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية التجربة الماليزية نموذجاً . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ، برج بوعريج/ الجزائر : 48.
- (11) شوقي بورقية. (2011/2010). الكفاءة التشغيلية للمصارف _ دراسة تطبيقية مقارنة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم، 29. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، سطيف/ الجزائر.
- (12) طالم زين الدين. (2022/2021). آفاق الصكوك الإسلامية كأدوات تمويلية بديلة في السوق المالية الجزائرية . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير ، تخصص: مالية المؤسسات . كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، ، جامعة الجزائر 3، ص، 215.
- (13) عبد الجبار الموسوي صفاء. (2022). دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 14. كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء،، العراق.

- (14) فوزي إينال. (2021/2020). أهمية الصناعة المالية الإسلامية في الزيادة الكفاءة الأسواق المالية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم العلوم الإقتصادية ، تخصص :ى نقود مالية و بنوك، 78. جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- (15) نوال بوعكاز. (2011/2010). حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات لتغطية من المخاطر المالية ضد الأزمة المالية. رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية محاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص53.
- (16) هاجر بن يونس، إيمان خليفة. (2018/2017). دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014_2017). مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر فرع علوم مالية . كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة : ص 26.

المؤتمرات والندوات العلمية:

- (1) دقيش جمال . (جوان، 2022). دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الازمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي -دراسة بعض التجارب . مداخلة في إطار المحور الموسوم بتجارب ناجحة في التمويل الإسلامي بعنوان:تجارب الدولية ناجحة في التمويل الإسلامي: ماليزيا نموذجاً، صفحة 17.
- (2) عابد صونية، عابد منيرة. (17 ديسمبر , 2018). مكانة الأدوات المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري وأهميتها في تعبئة المدخرات . الندوة العلمية : " آليات تفعيل التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الانفتاح على المالية الإسلامية " ، صفحة 15، 16.
- (3) ناصر سليمان، بن زيد ربيعة . (05 و06 ماي، 2014). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية ومدى إمكانية الإستفادة منها في الجزائر . بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية ، صفحة 8،9.
- (4) هناء محمد هلال الحنيطي. (ديسمبر، 2010). دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة المالية . ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الدولي، الموسوم ب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي ، صفحة ص 07.

المجلات العلمية :

- (1) سويدي ناصر، بوراس محمد . (2022). الصيرفة الإسلامية غي التشريع الجزائري. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، 05.

- (2) افتخار محمد مناحي الرفيعي ، خميس محمد حسن وآخرون. (2012). المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 21.
- (3) آمال بن فلامي ، حميدة أوكيل . (جوان 2022). متطلبات اعتماد الصكوك الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية . مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، 73،74.
- (4) إبتسام ساعد، رابح خواني . (سبتمبر 2017). تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008_2015. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، 347.
- (5) بن زكورة العوينة. (2023). واقع التمويل المصرفي الإسلامي بالجزائر على ضوء الإصلاحات المصرفية . مجلة دفاتر بوداكس ، 88.
- (6) بوخالفة رفيقة ،رحالي حجليزية. (06,2016). التنمية من مفهوم تنمية الإقتصادى إلى مفهوم تنمية البشر. صفحة 02.
- (7) بوضياف ياسين. (بلا تاريخ). التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبلية، صفحة 184.
- (8) حاكمي بوحفص، عقبي لخضر . (2010). ميزان المدفوعات وأثره على التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر) . دراسة العدد الإقتصادي ، 104.
- (9) حوات أبوبكر، ضويفي حمزة. (2023). متطلبات التوجه نحو إصدار صكوك إسلامية في الجزائر- دراسة استطلاعية-. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 397.
- (10) خثير محمد، زبير محمد . (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، 195.
- (11) خثير هواري. (2022). سياسات التمويل الإسلامي وآثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر- بنك البركة نموذجا. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 09..
- (12) رحمون نسرين، بن خالد نوال. (جوان 2022). دراسة تحليلية لواقع الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة (2001_2020). مجلة دفاتر MECAS، 665.
- (13) رحيمي عيسى، قرقاد عادل وآخرون. (2018). ظاهرة البطالة ، مفهومها ، أسبابها و آثارها . مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ، 144،145.
- (14) سعدي خديجة . (2017). صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر بنك البركة نموذجا. مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، 185.

- 15) شودار حمزة. (2015). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة إستقصائية لواقع التطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 303.
- 16) عبد الحق بادا . (جولية 2021). الصكوك الإسلامية في الجزائر بين التنظير والتطبيق. مجلة الإستراتيجية و التنمية، 156.
- 17) علول سفيان حمادة, عبد الكريم قندوز. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والمأمول
- 18) عمر يحيىوي. (2022). واقع وآفاق صناعة الصكوك الإسلامية وإستشراف تطبيقاتها في الإقتصاد الجزائري. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 272.
- 19) غراب حنان، خروبي لقواس أحمد. (ديسمبر 2022). صيغ التمويل البنكي الإسلامي المتاحة في النوافذ الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية (دراسة حالة لعينة من الدول ذات التمويل الإسلامي من 2013، 2020). مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال ، 627.
- 20) فايدي كمال. (2014/06). التنمية الإقتصادية من المنظور الإسلامي : الخصائص و المقومات. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 301.
- 21) قندوز عبد الكريم. (2007). " الهندسة المالية الإسلامية. مجلة جامعة عبد المالك عبد العزيز الإقتصاد الإسلامي، ص10.
- 22) كبداني سيد أحمد . (2013/2012). أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية . أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد . كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 23) لشهب صادق، بوريش أحمد . (2015). تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية . المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، 90.
- 24) لعلا البرود . (2017). تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية _ حالة الجزائر . مجلة البحوث الإقتصاد والإدارة.
- 25) ليلي بعوني. (2017). النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الإقتصادي والتنمية في الجزائر (2010.1970. مجلة الدراسات الإقتصاد والتجارة المالية، 781/780. لتحديات والآفاق. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، 08.

- 26) مبطوش العلجة، بوجنان خالدية. (2023). دراسة نجاح دولة ماليزيا في الصناعة المالية الاسلامية من خلال التمويل بالصكوك الإسلامية . مجلة الاقتصاد الجديد، 298.
- 27) محسن بن الحبيب. (2019). الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الإقتصادية . ماليزيا نموذجاً. مجلة جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة . الجزائر، 998.
- 28) محمد لخضر بوساحة، زينب فيلاي، وآخرون . (2023). واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وأفاق إستفادة السوق المالي الجزائري منها . مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، 52.
- 29) مخلوف سهام، عقبة سحنون . (2022). صيغ التمويل الإسلامي بديل للتمويل التقليدي _ مع الإشارة إلى تجربتي ماليزيا وبريطانيا - وآليات الإستفادة منها . مجلة السياسة العالمية ، 907.
- 30) مرغاد لخضر. (فيفري 2013). الهندسة المالية من منظور إسلامي (مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول). مجلة العلوم الإنسانية، ص48.
- 31) مهداوي حنان. (2021). الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني. مجلة الفكر القانوني والسياسي ، ص 138.
- 32) هودة عبو . (2021). أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا . مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 293.

التقارير

- 1) بنك الجزائر . (2013). التقرير السنوي 2013: التطور النقدي والإقتصادي للجزائر . الجزائر: بنك الخليج الجزائر .

الموسوعات العربية :

- 1) الموسوعة السياسية. (02 02, 2023). التنمية الإقتصادية.

المحاضرات

- 1) محمد العربي ساكر . (2006). محاضرات في تمويل التنمية الإقتصادية . بسكرة : جامعة محمد خيضر .

المواقع الإلكترونية :

- 1) الهواملة محمد علي. (بلا تاريخ). دار الإفتاء. تاريخ الاسترداد 18 03, 2024، من

<https://www.aliftaa.jo/ResearchPrint.aspx?ResearchId=104>

